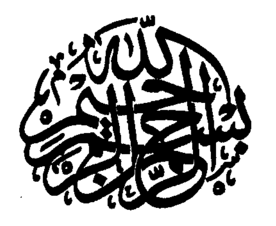


كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

خصائص النظام الإقتصادي في الإسلام

د. زيد بن محمد الرماني

رجب ١٤١٧هـ - العدد ١٧٥ السنة الخامسة عشرة


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد :

فإن لكل نظام اقتصادي خصائصه وسماته التي تميّزه عن غيره، والتي ترتكز على أصول وقواعد أساسية تحفظ للنظام الاقتصادي أسلوبه وشخصيته.

فالاقتصاد الرأسمالي لنظامه خصائصه وأدواته المميّزة له، والاقتصاد الاشتراكي لنظامه خصائصه وأدواته، وهذه الخصائص تقوم على فلسفة عامة يؤمن بها أصحاب النظام الرأسمالي وأصحاب النظام الاشتراكي، بغض النظر عن صحة هذه القواعد والأسس التي يقوم عليها كل نظام.

والاقتصاد الإسلامي فرع من فروع المعرفة الإسلامية، ولهذا، فخصائصه التي تميزه لن تختلف عن خصائص الإسلام نفسه، إذ هو منتم إلى الإسلام، والإسلام في علومه يصبغها بطبيعته وميزته وسماته؛ وهذا لايمنع أن يكون للنظام الاقتصادي في الإسلام خصائصه الذاتية التي يستقل بها عن غيره، كما أن الخصائص التي يذكرها باحثو الاقتصاد الإسلامي كثرة وقلة، هي مجرد اجتهاد وفهم لمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الأخرى.

ولقد جاء اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

١- خلط كثير من الكتّاب والمؤلفين والباحثين بين الخصائص

الذاتية والعامة والقواعد.

٢- ندرة الكتابات عن هذا الموضوع، وماهو موجود فهو قليل نادر، يحتاج إلى مزيد بحث ودراسة.

٣- ابراز خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، التي تميِّزه عن الاقتصاد أو النظام الرأسمالي والاشتراكي.

هذه هي الأسباب الأساسية...

الدراسات السابقة:

الذين كتبوا في هذا الموضوع أحد فريقين:

١- **فريق موسِّع**: وهذا الفريق ذكر للنظام الاقتصادي في الإسلام خصائص عديدة، منها ماهي خصائص عامة، ومنها ماهي خصائص ذاتية، ومنها ماليس من الخصائص.. ومن أمثلة هذا الفريق:

(أ) د. محمود بابللي وكتابه «الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية» وكتابه «خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية».

(ب) د. ابراهيم الطحاوي وكتابه «الاقتصاد الإسلامي».

(ج) أ. فكري نعمان وكتابه «النظرية الاقتصادية في الإسلام».

(د) د. حسن أبويحيى وكتابه «الاقتصاد في القرآن والسنة».

٢- **فريق مضيِّق**: وهذا الفريق حصر خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام في خصائص معينة، دون أن يستند في ذلك

إلى ضابط معين أو معيار واضح، ومن أمثلة هذا الفريق:

(أ) د. حسن العناني وكتابه «خصائص إسلامية في الاقتصاد».

(ب) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وكتاب «الخصائص المميِّزة للاقتصاد الإسلامي».

ويلاحظ أن هذين الفريقين غالباً ماينقلون خصائص الإسلام، ويطبقونها على الاقتصاد، من حيث إن الاقتصاد الإسلامي جزء لاينفصل عن الإسلام، وهذا اتجاه جيِّد؛ ولكن أليس هناك خصائص يستقل بها الاقتصاد الإسلامي في نظامه؟..

هدف البحث:

معرفة الخصائص الذاتية المميِّزة للنظام الاقتصادي في الإسلام والخصائص العامة، ومدى تعلّق النظام الاقتصادي في الإسلام بها، ومعرفة آراء الباحثين حول هذا الموضوع، وصولاً إلى خصائص معينة للنظام الاقتصادي في الإسلام.

خطة البحث:

قسمت بحثي على النحو التالي:

مقدمة - تمهيد - ثلاثة مباحث - خاتمة.

ففي المقدمة - تناولت أهمية البحث وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وهدفه، وخطة البحث.

وفي التمهيد - تناولت التعريف بمصطلحات البحث، ونقطة الخطأ في تفكيرنا الاقتصادي.

أمَّا المباحث فهي كالآتي :

المبحث الأول : قواعد الاقتصاد الإسلامي، وتناولت فيه :

القاعدة الأولى : قاعدة العقيدة.

القاعدة الثانية : قاعدة الأخلاق.

القاعدة الثالثة : قاعدة الثواب والعقاب.

القاعدة الرابعة : قاعدة الحلال والحرام.

المبحث الثاني : الخصائص الأصيلة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومنها :

الخاصية الأولى : خاصية الجمع بين الثبات والتطور.

الخاصية الثانية : خاصية الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة.

الخاصية الثالثة : خاصية الجمع بين المادة والروح.

الخاصية الرابعة : خاصية الوفرة...

المبحث الثالث : الخصائص العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومنها :

الخاصية الأولى : خاصية الواقعية.

الخاصية الثانية : خاصية الإنسانية.

الخاصية الثالثة : خاصية الشمول.

الخاصية الرابعة : خاصية الاعتراف ببعض المفاهيم العلمية.

الختام : تحدثت فيه عن الاقتصاد الإسلامي في رأي بعض العلماء الأجانب.

وفي الخاتمة: ذكرت أهم النتائج المتوصل إليها...

ومن ثم ثبت المصادر والمراجع، ثم الفهرس العام...

منهج البحث:

يعتمد البحث على الجمع بين الاستقراء والاستنباط، ومن ثم الاستدلال، استقراء ماكُتب في هذا الموضوع، واستنباط الخصائص الأصيلة والخصائص العامة، ثم الاستدلال على كل خصيصة بالقرآن الكريم أو الحديث النبوي أو أقوال العلماء أو آراء الباحثين والمؤلفين، مع ضرب المثال والمقارنة بالنظم الاقتصادية الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

هذا وأرجو من الله أن أكون - بهذا البحث - قد اسهمت في التوصل إلى وضع تصور لخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن أكون قد أضفت إلى المكتبة الإسلامية التي مازالت في حاجة إلى دراسات شاملة ومفصَّلة في هذا الموضوع؛ وماهذا البحث إلا جهد شخصي قابل للصواب والخطأ، فماكان من صواب فمن الله، وماكان من خطأ فمني وحسبي أني اجتهدت، وأسأل الله العفو والغفران.

زيد محمد الرماني

عضو المكتب الدائم لليونسيف

الرياض

تمهيد

التعريف بالمصطلحات

من القضايا الأساسية للتعرف على الأشياء قول السابقين :

(أ) حدِّدوا الألفاظ قبل أن تستعملوها .

(ب) الحكم على الشئ فرع عن تصوره .

أولاً : خصائص :

هذا المصطلح كَثُر فيه الخلط، فنجد الكتابات في موضوع خصائص الاقتصاد الإسلامي تستخدم مصطلحات عدة مثل :

دعائم، مقومات، ركائز، قواعد، أسس، خصائص، سمات، مرتكزات، أركان، مبادئ، أحكام، مؤسسات، مميزات، .. وفي هذا خلط بين أمور ثلاثة :

(أ) ماهو مؤسسة .

(ب) ماهو قاعدة .

(ج) ماهو خاصية .

لذلك يمكننا أن نصنف تلك المصطلحات إلى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى: مؤسسات. ويدخل تحت هذا المصطلح: مصطلحات دعائم، مقومات، أركان، مرتكزات، ركائز.

المجموعة الثانية: قواعد. ويدخل تحت هذا المصطلح: مصطلحات أحكام، أسس، مبادئ.

المجموعة الثالثة : خصائص. ويدخل تحت هذا المصطلح: مصطلحات مميزات، سمات، ميزات.

فبالنسبة للمجموعة الأولى : مؤسسة النظام الاقتصادي الإسلامي، والتي منها:

١- الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة).

٢- الحرية الاقتصادية المقيَّدة.

٣- التكافل الاجتماعي...

فليست داخلة في نطاق بحثنا.

وأما بالنسبة للمجموعة الثانية : قواعد الاقتصاد الإسلامي، فنتناولها في المبحث الأول.

وأما المجموعة الثالثة : خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، فنتحدث عنها في المبحثين الثاني والثالث.

وبعد ذلك أقول :

الخصائص : في اللغة : (خصَّ) الشئ يخصُّ خصوصاً : كان خاصاً. ج (خواصّ). اختصَّ فلان بالشئ : انفرد.

(الخاصَّية) صفةٌ لاتنفك عن الشئ وتميِّزه عن غيره.

(الخصوصية) خصوصية الشئ : خاصيَّته.

(الخصيصة) الصفة التي تميِّز الشئ وتحدِّده. ج (خصائص)[1].

والخصائص، هنا نوعان :

---

(١) مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - مصر - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ص١٩٨.

١- خصائص أصيلة (ذاتية) يستقل بها النظام الاقتصادي الإسلامي، ولايشترك معه غيره.

٢- خصائص عامة (مشتركة) يشترك مع النظام الاقتصادي الإسلامي غيره، ولكنها تكون فيه أعمق وأشمل وأكثر وضوحاً...

ثانياً: النظام الاقتصادي الإسلامي:

(أ) **النظام**: هو الخيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره، والنظام هو الترتيب والاتساق. يقال نظام الأمر، أي قوامه وعماده، ونظام الأمر طريقته، وجمع نظام: نظم وأنظمة[١].

والمتصفح لكتب اللغة يرى بأن النظام يطلق على مايلي:

١- على الاستقامة.

٢- النهج غير المختلف.

٣- الضم والتأليف مع الاتساق.

ففي القاموس المحيط: النظم التأليف وضم شئ إلى شئ آخر ونظم اللؤلؤ ألفه وجمعه[٢].

وفي المصباح المنير: نظمت الخرز نظماً من باب ضرب جعلته في سلك واحد وهو النظام بالكسر، ونظمت الأمر فانتظم أي أقمته فاستقام وهو على نظام واحد أي غير مختلف[٣].

(ب) **النظام الاقتصادي**: ورد بشأنه العديد من التعاريف التي تتفق

(١) مجموعة مؤلفين «المعجم الوسيط» باب نظم..
(٢) الفيروز آبادي «القاموس المحيط» باب الميم فصل النون.
(٣) الفيومي «المصباح المنير» - المكتبة الحديثة - القاهرة دون تاريخ ص ٦١٢.

مع مضمون واحد بالرغم من احتمال اختلافها، واقتصر على تعريف واحد. « النظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض، ووفق مستوى معين من الفن الانتاجي »[١].

(ج) النظام الاقتصادي الإسلامي :

« هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة التي نقطنها والعصر الذي نعيش فيه باعتبار أن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان »[٢].

ثالثاً : خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي :

« ماتفرد به النظام الاقتصادي الإسلامي وليس له نظير عند أية مدرسة اقتصادية.. وتسمى هذه الخصائص الذاتية أو تميز به النظام الاقتصادي الإسلامي وله نظير عند المدارس الاقتصادية، ولكنها فيه أعمق وأشمل.. وتسمى هذه بالخصائص العامة[٣].

إذا تبين هذا، فإنه ينبغي الإشارة إلى قضية هامة، وهي نقطة الخطأ في تفكيرنا الاقتصادي. فماهي؟..

---

(١) د. ابراهيم دسوقي أباظة « الاقتصاد الإسلامي » - دار لسان العرب - لبنان - دون تاريخ ص ٢٠.

(٢) د. محمد عبدالله العربي - في محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي ألقاها بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة الأزهر، مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر - الموسم الثقافي الثاني للمحاضرات العامة ص٢١.

(٣) د. عيسى عبده - الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج - دار الاعتصام - القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ ص ٣٣..

نقطة الخطأ في تفكيرنا الاقتصادي

من أبرز الأخطاء التي تظهر من خلال مناهجنا في البحث والدراسة والتفكير أننا نحاول أن نضع نظاماً اقتصادياً لأنفسنا من خلال الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد المعاصر الذي نشأ في ظل ظروف اجتماعية ونفسية واقتصادية أدت إليه، وقد نسمح لأنفسنا بإدخال تعديلات طفيفة على هذا النظام أو ترقيعه ظاهراً بما يقنعنا بشخصيته المستقلة، ولو تعمقنا قليلاً فيما طرحناه من بديل لوجدنا أننا قد أدخلنا تعديلاً على الشكل، واحتفظنا بالأسس الذي يقوم عليها النظام، وتكون النتيجة هي عملية ترقيع لاتسمن ولاتغني من جوع.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن كل نظام من النظم القائمة هو جزء من المجتمع الذي نشأ فيه، وأن النظام الاقتصادي الذي يثبت نجاحه وجدارته في مجتمع من المجتمعات قد لاينجح في مجتمع آخر، لاختلاف الظروف في المجتمع الأول عن المجتمع الثاني.. ولهذا فإننا نلاحظ أن الذين يتحمسون للنظام الفردي الذي يجدون صورته في العالم الغربي، أو الذين يتحمسون للنظام الاشتراكي الذي يجدون صورته في المعسكر الشرقي يجهلون على وجه التأكيد أن هذه النظم إذا صلحت في تلك المجتمعات لأسباب شتى، فهي لن تصلح في مجتمعات أخرى مغايرة لها في حياتها الاجتماعية وظروفها الاقتصادية والسياسية.

ومن هنا ندرك أن من واجب علماء الاقتصاد في بلادنا أن يتخلوا عن عقدة آدم سميث وكارل ماركس، وأن يبتعدوا عن الأسس التي قامت عليها النظم الفردية أو الاشتراكية، وأن يضعوا

لمجتمعنا أسساً جديدة لنظام اقتصادي إسلامي، ينسجم، مع عقيدتنا، ويتوافق مع نفسياتنا وواقعنا الاجتماعي، ويتلاءم مع ظروفنا الاقتصادية والسياسية التي نعيش فيها الآن.

ومن الخطأ الفادح أن نعتقد أن النظم الاقتصادية القائمة فردية أو اشتراكية هي القدر الذي يجب علينا أن نختاره، ومن ثم فعلينا أن نقلب أبصارنا لنختار إحدى التجربتين، ولو أننا فعلنا ذلك فالفشل الذريع هو المصير الذي ينتظرنا، فنحن أمة لها كيانها وشخصيتها ونحن مجتمع له معتقداته وظروفه وتقاليده، وقدرتنا على التفكير في مصالحنا لاتقل عن قدرة غيرنا على التفكير في مصالحهم، ومن العبث أن نحيي رفات آدم سميث أو كارل ماركس لنسألهما عن واقعنا الاقتصادي والنظام الأمثل الذي يجب علينا أن نختاره لأنفسنا، ومن الخطأ أن نتلمس النصيحة[1] من الخبراء الذين يسعدهم أن نتبنى السياسة الاقتصادية التي تحمي مصالحهم وامتيازاتهم.

ومن هنا فإنني أطالب بإلحاح أن يكون لنا نظام اقتصادي متميز في مصادره، وفي أحكامه، وفي أهدافه، وفي خصائصه عن النظم القائمة، يستمد منهجه من تعاليمنا الإسلامية، ومقاصد ديننا الحنيف[2].

---

(١) وهذا لاينافي أن الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنَّى وجدها..

(٢) ينظر: أبحاث في الاقتصاد الإسلامي - د. محمد فاروق النبهان - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص ٧٤ - ٧٦.



المبحث الأول

قواعد الاقتصاد الإسلامي

ويشتمل على :

القاعدة الأولى : قاعدة العقيدة

القاعدة الثانية : قاعدة الأخلاق

القاعدة الثالثة : قاعدة الثواب والعقاب

القاعدة الرابعة : قاعدة الحلال والحرام



المبحث الأول

قواعد الاقتصاد الإسلامي

القواعد : في اللغة :

معنى القاعدة في اللغة : الأساس وهي تُجمع على قواعد وهي : أسس الشئ وأصوله، حسيًّا كان ذلك الشئ كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين أي دعائمه. وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم بقول الله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]. وقال سبحانه وتعالى ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]. فالقاعدة في هاتين الآيتين الكريمتين بمعنى الأساس وهو مايرفع عليه البنيان..

وقال الزجاج : القواعد أساطين البناء التي تعمده[١].

قواعد الاقتصاد الإسلامي :

هي القواعد التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي بحيث تجعله اقتصاداً متميزاً عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه[٢].

ولأهمية هذه القواعد التي هي مدار موضوعنا يقول الدكتور شوقي دنيا «وبدون أن نتفهم جلياً هذه القواعد والقيم الإسلامية الحاكمة، فإن أي بحث في الاقتصاد الإسلامي هو ضرب من العبث، لاينتج أي ثمرة بل قد ينتج ثمرات مرّة ضارة من التخبط والتشويش وسوء الفهم[٣].

---

(١) ينظر : (أ) المفردات في غريب القرآن – الراغب الاصفهاني – طبعة الحلبي مصر ١٣٨١هـ ص ٤٠٩. (ب) تاج العروس – الزبيدي– مكتبة الحياة– بيروت – دون تاريخ – ج ٢ / ٤٧٣.

(٢) د. شوقي دنيا – النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي – مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٤هـ ص ٤٨.

(٣) د. شوقي دنيا – نفس المرجع – ص ٤٩.

الاقتصاد الإسلامي يرتكز على قيم وقواعد إسلامية تجعل منه اقتصاداً متميزاً عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه.

وفيما يلي نعرض لعدد من القواعد بشكل موجز ومختصر، والتي منها تتفرع العديد من القيم والقواعد الأساسية:

القاعدة الأولى: قاعدة العقيدة (التوحيد).

القاعدة الثانية: قاعدة الأخلاق.

القاعدة الثالثة: قاعدة الثواب والعقاب.

القاعدة الرابعة: قاعدة الحلال والحرام.

القاعدة الأولى: قاعدة العقيدة:

إن لكل نظام اقتصادي عقيدة يرتكز عليها في قيام أركانه وتحديد أهدافه[١].

فالاقتصاد الرأسمالي له عقيدته وقيمه التي قام عليها واتخذ هذا الطابع المميَّز[٢].

والاقتصاد الاشتراكي يقوم هو الآخر على عقيدة وضعية فلسفية شاملة لشتى شؤون الحياة، كما يزعم أرباب هذا الاقتصاد[٣].

أما الاقتصاد الإسلامي فهو اقتصاد عقائدي.

يقول الدكتور مصطفى الهمشري: «الاقتصاد الإسلامي نابع

---

(١) ينظر: (أ) الاقتصاد الإسلامي - د. منذر قحف - دار القلم - الكويت ١٣٩٩هـ ص ١٥.
(ب) الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات - محمد صقر - المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - ١٤٠٠هـ - جدة ص ٣٠-٣٤.

(٢) Max weber, The protestant Ethich and the spirit of capitalism, London, 1930.

(٣) د. شوقي دينار - مرجع سابق - ص ٤٨.

من العقيدة التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عاملاً من عوامل الانتاج والربح وتحقيق البركة وليس في حسبان رجال الاقتصاد مثل هذا التصور . . . »[1].

لذا، فإن الاقتصاد الإسلامي لايمكن أن يقوم على توجيه لايتفق مع العقيدة التي تحكمه؛ وهذا يبرز ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة، يقول الدكتور محمود بابللي في ذلك: «وعلى هذا فإن الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالعقيدة الإسلامية ارتباطاً من نوع التبعية، ولايحل له الخروج عنها، وتكون نتائج هذا الاقتصاد منسجمة مع توجيهات هذه العقيدة ومكيفة بها . . . »[2].

ورُبَّ سائل يسأل : وماثمرة ارتباط النشاط الاقتصادي بالعقيدة أو بالطابع التعبدي؟ يجيب الدكتور عبدالهادي النجار على ذلك في كتابه «الإسلام والاقتصاد» فيقول: «يعتبر الطابع التعبدي للنشاط الاقتصادي في الإسلام تطبيقاً لمبدأ عام، وهو أن عمل المسلم اقتصادياً كان أو غير ذلك يمكن أن يصير عبادة يثاب عليها المسلم إذا قصد بعمله وجه الله وابتغى مرضاته . . . »[3].

ودلالة على ذلك، فإن النشاط الاقتصادي في الإسلام لايهدف إلى نفع مادي فقط كأي نشاط اقتصادي وضعي، بل إن ذلك وسيلة لغاية إعمار الأرض وتهيئتها للحياة الإنسانية.

وبعد هذا، قد نتساءل ما أهمية هذه القاعدة «قاعدة العقيدة»؟

---

(١) د. مصطفى الهمشري – النظام الاقتصادي في الإسلام – دار العلوم الرياض ١٤٠٥هـ ص١٢.

(٢) د. محمود بابللي – الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية – دار الكتاب اللبناني بيروت. ١٩٨٠م ص ١١٣.

(٣) د. عبدالهادي النجار – الإسلام والاقتصاد – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – سلسلة عالم المعرفة – ١٤٠٣هـ ص١٤.

« قاعدة التوحيد »؟.

يجيب الدكتور شوقي دنيا على تساؤلنا فيقول : «إن أول أمر يميِّز المسلم عما عداه في شتى تصرفاته وسلوكياته والتي منها سلوكياته الاقتصادية هو مايتصف به من عقيدة التوحيد – توحيد نقي خالص شامل...»(١).

تأمل أخي القارئ معنا هذه الآيات:

قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ (٣) ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وقال سبحانه وتعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا (١٢) ﴾ [سورة نوح].

واقرأ أخي الآية ١١٢ من سورة النحل، والآيات ١٥–١٧ من سورة سبأ... وغير هذا من الآيات الكريمة.

أقول بعد هذا، أين الاقتصاد الوضعي من هذه الآيات وهذه القيم والقواعد الإسلامية التي تربط الفرد بأخيه، وتربط الفرد بالدنيا والآخرة، وتربط الفرد بالثواب والعقاب....؟؟

---

(١) د. شوقي دنيا – مرجع سابق – ص ٤٩..

أليس فتح البركات بطرق متعددة مورداً هاماً من موارد الربح ومصدراً من مصادر الكسب والرزق؟!..

أخي القارئ اسمع معي هذه الاحصاءات والأرقام والتقارير عن الاقتصاد الوضعي.

يقول فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز في كتابهما «صناعة الجوع»: «إن كمية الأسمدة المستخدمة في مروج الولايات المتحدة وملاعب الجولف تعادل كل السماد الذي تستخدمه الهند لانتاج الغذاء»[1].

ويذكر الدكتور اسماعيل صبري عبدالله في كتابه «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد»: «إن هناك ٣٠ مليوناً يعيشون في فقر مطلق في أمريكا في أواخر الستينات»[2]. فكيف بعددهم اليوم؟.

وفي دراسة أجرتها كلية التجارة بجامعة هارفارد تقول: «إن ٦٥٪ على الأقل من الفواكه والخضروات المنتجة للتصدير في أمريكا الوسطى تلقى في القمامة...»[3].

اسمع إلى مايقوله فرانكلين برل في كتابه «الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة» «لدى الأمريكيين ١٠٠ مليون كلب وقط تأكل القطط ثلث السمك المعلب جميعه، كما أن في الهند ٥٠ مليون قرد، بالإضافة إلى عدد من الأبقار يقارب عدد الناس فيها...»[4].

---

(١) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز – صناعة الجوع (خرافة الندرة) – ترجمة: أحمد حسان – عالم المعرفة – الكويت – ١٤٠٣هـ ص ١٢.

(٢) د. اسماعيل صبري عبدالله – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر – ١٩٧٦م ص ١٤٩.

(٣) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز – مرجع سابق – ص ٢٩٩.

(٤) فرانكلين برل – الجوع اقصر طريق إلى يوم القيامة – ترجمة حسني عايش محمود برهوم – دار القلم – بيروت – ١٩٨٢م ص ٥٤.

وغير هذا، من الدراسات والإحصاءات والنقول من كُتب الغربيين ودراساتهم وإحصاءاتهم.

وربما يقال ماعلاقة هذه الاحصاءات والنقول والدراسات بما نحن بصدده؟.

أقول : أليس من المجدي أن نشبع حاجات الإنسان وأن يهتم بالإنسان الذي كرمه الله على جميع الخلق؟؛ فقد وجدنا العالم الغربي ينساق إلى اشباع حاجات القطط والكلاب والقرود والحيوانات، ويهمل الإنسان وحاجاته.

أما نحن المسلمين فإن الإسلام قد وضع لنا قواعد وقيماً إسلامية منبثقة من العقيدة الإسلامية ميزتنا عن غيرنا، وأوصتنا بالإنسان أولاً ثم بغيره من المخلوقات.

هنا أقف لأقرِّر أن هذا الأمر – عقيدة التوحيد – يمثل الركيزة الأم التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي للمسلم.

وأضرب لذلك أمثلة:

(أ) مسألة الملكية ، والتملك : وهذه المسألة تمثل أهم محور يدور حوله النشاط الاقتصادي؛ وفي ظل عقيدة التوحيد، فإن المسلم يؤمن بإن المالك الحقيقي لكل شئ في الكون هو الله. قال الله تعالى: ﴿ **لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [الشورى: ٤٩].. قال سبحانه وتعالى : ﴿ **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** ﴾ [النور: ٣٣] وقال سبحانه وتعالى : ﴿ **لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

أما في ظل الاقتصاد الوضعي وعقيدته، فإن الفرد يرى أنه هو المالك لما تحت يديه على سبيل الحقيقة، وليست هناك ملكية أخرى

فوق ملكيته»[1].

مثال آخر :

(ب) مسألة الإنفاق والتوزيع : في ظل عقيدة التوحيد، فإن المسلم يقول كما قال سليمان عليه السلام: ﴿**هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ**﴾ [النمل : ٤٠].

وأما في ظل الاقتصاد الوضعي وعقيدته فإن الفرد يقول كما قال قارون : ﴿**قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي**﴾ [القصص : ٧٨][2].

وهكذا نرى تباين المواقف قد امتد ليشمل شتى أوجه النشاط الاقتصادي على المستوى الإنتاجي والإنفاقي والتوزيعي وغير ذلك. ومصدر ذلك الأول هو عقيدة التوحيد وما أحدثته من تأثير جذري على مسألة الملكية؛ بل وعلى التصور الكلي للحياة لدى المسلم، حيث إنه يؤمن بأنه عبد لخالق الكون ومالك الملك جلَّ شأنه . . .

---

(١) د. شوقي دنيا – مرجع سابق – ص ٥٠ .

(٢) د. شوقي دنيا – مرجع سابق – ص ٥٠ .

الأسس العقائدية[1] التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي

الأساس الأول : (الاستخلاف)

أن الإنسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها. قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧].

الأساس الثاني : (التسخير)

أن الأرض خاصة والكون ومافيه عامة مسخر للإنسان ومذلل له ليتمكن من تحقيق هذا الاستخلاف. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥].. وقال سبحانه وتعالى ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٥)﴾ [النحل: ٥]

الأساس الثالث : (الانتفاع)

أن تسخير الأرض والكون للإنسان واستخلاف الله له في الأرض يقتضيان انتفاع الإنسان بما خلق الله في الكون واستثماره لما

---

(١) ينظر : (أ) نظام الإسلام – الاقتصاد – محمد المبارك – دار الفكر – بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ ص١٩–٢٧.

(ب) مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي – د. سعاد ابراهيم صالح دار الضياء – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص ٤٣–٥٠.

في الأرض من خيرات وثمرات. قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١].

الأساس الرابع: (الوسائلية)

أن النشاط الاقتصادي عملاً وانتاجاً واستثماراً واستهلاكاً ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

الأساس الخامس (العمومية)

أن استخلاف الله للإنسان في الأرض عام في البشر، لايختص به فريق، فالناس كلهم عباد الله.

الأساس السادس: (المكانة)

أن مايقتنيه الإنسان نتيجة لكسبه من مال لايعطي لصاحبه امتيازاً خاصاً، كما لايلحق به فقدان المال أو الفقر غضاضة.

الأساس السابع: (المسؤولية)

يتحمل كل إنسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية. قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].. وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

اسمع أخي هذه القصة عن التربية العقائدية عند النظام الاشتراكي، «جاءت طفلة إلى مدرِّستها ذات صباح، وقالت لها

بفخر: «إن قطتنا أنجبت ست هريرات، وهي كلها شيوعية!» تأثرت المدرِّسة بكلام التلميذة، ودعت مفتش التعليم ليأتي ويرى بنفسه التربية العقائدية الجيدة التي يحصل عليها التلاميذ، وحين، حضر المفتش بعد أسبوع، طلبت المدرسة من التلميذة أن تحكي للمفتش قصة قطتها وهريراتها فقالت: إن القطة وضعت ست هريرات، وهي كلها ديمقراطية» فصاحت المدرسة - بدهشة - في وجه التلميذة وذكَّرتها أنها قالت لها قبل أسبوع إن هريراتها كلها شيوعية، وسألتها لماذا تقول - الآن - إن هذه الهريرات ديمقراطية؟! فأجابت التلميذة «إن الهريرات قد فتحن عيونهن الآن»[1].

ومن هذا يتبين لنا أن الإنسان في ظل العقيدة الإسلامية هو أمانة وهو رسالة، وهو خلافة، وهو تعمير وهو عمل وانتاج وهو في النهاية مطالب بكل ذلك ومحاسب عليه إن خيراً فخير، وإن شراً فشر...

كما أنه يتبين لنا وجود بون شاسع وفرق كبير بين مباحث علم الاقتصاد في ظل الإسلام، وبين مباحثه في ظل النظم الوضعية[2].

---

(١) وحيد الدين خان - سقوط الماركسية - رابطة الجامعة الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ص (١٤-١٥).

(٢) للاستزادة ينظر في ذلك:

(أ) الاقتصاد الإسلامي - د. حسن الشاذلي - دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٩٩هـ - ص (١٩-٢٦)..

(ب) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة - يوسف كمال - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة ١٤٠٧هـ ص(١٥-ص٥٩).

(ج) أبحاث في الاقتصاد الإسلامي - د. محمد فاروق النبهان - ص ٢٠.

(د) النظام الاقتصادي في الإسلام - د. أحمد العسال - د. فتحي عبدالكريم - مكتبة وهبة - عابدين - الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ص١٨.

(هـ) اقتصادنا - محمد باقر الصدر - دار التعارف - بيروت - ١٤٠١هـ - ص٣١١.

القاعدة الثانية: قاعدة الأخلاق

علم الأخلاق هو جملة القواعد التي ترسم لنا طريق السلوك الحميد، وتحدد لنا بواعثه وأهدافه، وأما الخلق فهو قوة راسخة في الإرادة تنزع بها إلى اختيار ماهو خير وصلاح، أو إلى اختيار ماهو شر وجحود بيسر وسهولة، والخلق هو صفة النفس وسجيتها، وهو أمر معنوي، وأما السلوك فهو أسلوب الأعمال ونهجها وعادتها.. يقول الدكتور حمزة الجميعي الدموهي في كتابه «الاقتصاد في الإسلام»: «إن تجرد الناس من مكارم الأخلاق، ومن المُثُل العليا، ومن القيم الإنسانية مُجرِّد الحياة الاقتصادية من الرفاهية الإنسانية ومن السعادة الحقيقية، بل ومن الأمن والسلام، لأن ضياع الأخلاق ضياع للثروة وانهيار للقوة إن عاجلاً أو آجلاً، سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي أو الدولي..»[1].

وتقول الدكتورة سعاد صالح: «لاتنفصل النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإن تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها...»[2].

من الأسس والقيم الأخلاقية:

١- التزام الصدق والأمانة وحظر الغش: قال الله تعالى: ﴿**إنَّ الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها**﴾ [النساء: ٥٨] وفي الحديث (**من غشنا فليس منا**). ويقول أبوبكر الصديق رضي الله عنه

---

(١) حمزة الجميعي الدموهي - الاقتصاد في الإسلام - دار الأنصار - عابدين - الطبعة الأولى - ١٣٩٩هـ ص١٧٦.

(٢) د. سعاد صالح - مرجع سابق - ص ٥١.

في إحدى خطبه «**الصدق أمانة، والكذب خيانة....**»..

٢- **حسن المطالبة** : قال تعالى ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٨٠]..

٣- **حسن الوفاء** : قال الله تعالى : ﴿**وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ**﴾ [الإسراء: ٣٥].. وفي الحديث «**من ابتاع طعاماً، فلايبعه حتى يستوفيه**».

٤- **عدم مضارة الغير** : قال الله تعالى ﴿**وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٠]..

وفي الحديث «**لاضرر ولاضرار**»[١].

كما وإن هناك شروطاً أخلاقية، راعاها الإسلام في أحكامه المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والمعاملات المالية ومنها:

(أ) أن يكون العمل نفسه مشروعاً لا محرماً.

(ب) ألاَّ يكون في العمل إضرار بالغير[٢].

ومن قصص ظلم الرأسماليين التي جمعها وفصّلها كارل ماركس في كتابه «رأس المال»، أسوق هذه القصة:

«نشرت صحف لندن اليومية في الأسبوع الأخير من يونيو سنة ١٨٦٢م خبراً مثيراً بعنوان «وفاة بسبب كثرة العمل». وكان هذا الخبر يتعلق بفتاة تبلغ العشرين من عمرها، وتسمى ماري آن واكلي، التي كانت تصنع القلانس النسائية وكانت تعمل في مصنع مشهور للملابس الجاهزة، وكانت امرأة تحمل اسم (إيليزيه) وهي التي تستغل

---

(١) د. سعاد صالح - مرجع سابق - ص (٥١-٥٧).

(٢) د. محمد المبارك - مرجع سابق - ص ٢٨.

هذه الفتاة، فكانت ماري تعمل نحو ست عشرة ساعة ونصف ساعة يومياً في الأيام العادية، ونحو عشرين ساعة عند اقتراب الأعياد والمواسم، وكان استخدام الشاي والقهوة يساعد قوتها المتهالكة على الاستمرار في العمل، وكان الموسم في عنفوانه وكان على المصنع أن يجهِّز الملابس الفاخرة لبنات الأثرياء اللواتي يحتفلن بمناسبة مجئ أميرة ويلز الجديدة، وعملت ماري لمدة ست وعشرين ساعة ونصف ساعة متواصلة، وكان معها ٦٠ فتاة أخرى، وكان ثلاثون من هؤلاء يعملن في حجرة واحدة، وهكذا كانت كل فتاة تحصل على ثلث قدم مكعب من الهواء. وكانت الفتيات تقضي الليالي في سراديب ضيقة، قسَّموها بواسطة قطع خشبية لإيجاد أماكن النوم بها؛ وكان هذا المصنع واحداً من أفضل مصانع القلانس في لندن، وقد أصيبت ماري بمرض يوم الجمعة، وفارقت الحياة يوم الأحد التالي، وقال الطبيب الذي عاينها: إن ماري ماتت من جراء العمل الزائد في حجرة مكتظة بالناس، وبسبب النوم في مكان ضيق ومظلم، ولكن هيئة المحلفين قضت بأنها ماتت بالصرع، مع ملاحظة أن موتها يمكن أن يكون قد تعجل، بسبب العمل في حجرة مكتظة والعمل الزائد..!![١].

من هنا، يتضح أن الأخلاق في الإسلام لاتنفصل عن التعامل، أو المعاملات المالية والتجارية، ولايستطيع أحد أن ينكر أثر الأخلاق على التعامل[٢].

---

(١) وحيد الدين خان – مرجع سابق – ص ٣٨..

(٢) للاستزادة ينظر في ذلك:

(أ) الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية – د. محمود بابللي – ص (١٠٧ – ١٠٨).

(ب) الاقتصاد الإسلامي – د. حسن الشاذلي – ص (٢٧ – ٣٠).

القاعدة الثالثة: قاعدة الثواب والعقاب

قال الله تعالى : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] وقال الله تعالى : ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ⑦ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ⑧﴾ [سورة الزلزلة].

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ولا يكن المحسن والمسيئ عندك بمنزلة واحدة سواء، فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، ماألزم نفسه...»(١). إذ المسيئ ألزم نفسه استحقاق العقاب، والمحسن ألزم نفسه استحقاق الكرامة والثواب.

يقول الدكتور شوقي دنيا: «المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقاً لشريعته...»(٢).

ومعنى ذلك أن ثواب الآخرة - ذلك الهدف النهائي للمسلم لايتنافى مع نشاط الإنسان في الدنيا والاستفادة بها، بل هو في الحقيقة متوقف عليه. قال الله تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا...﴾ [القصص: ٧٧].

وقال الله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ⑨⑦﴾ [سورة النحل]..

= (ج) أبحاث في الاقتصاد الإسلامي - د. محمد فاروق النبهان - ص ٢٠.

(د) الاقتصاد في الإسلام - حمزة الجميعي الدموهي - ص (١٧٦ - ١٨٣).

(هـ) نظام الإسلام - الاقتصاد - محمد المبارك - ص (٢٧-٢٩).

(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه - نهج البلاغة - شرح الأستاذ محمد عبده دار البلاغة - بيروت - الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ص ٦٠٤.

(٢) د. شوقي دنيا - مرجع سابق - ص ٥٦.

ويضيف الدكتور شوقي دنيا قائلاً « ... وأما غير المسلم، فيهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح إن كان منتجاً، وإن كان مستهلكاً فإنه يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأشباع ... »[١].

فالهدف النهائي اذن هو الربح أو الإشباع « المنفعة »، قال تعالى ﴿ **وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا** ﴾ [الجاثية : ٢٤].

إن المتعة واللذة والنفع هي أمور دنيوية، والثواب والعقاب في نظر غير المسلم هو موضوع دنيوي فقط؛ ومن ثم فكل مايجلب له سروراً وبهجة ومتعة في الدنيا فهو مطلوبه ومستهدفه بغض النظر عن أي اعتبار آخر..

يشتمل القرآن الكريم على آيات عديدة تصور لنا حب الإنسان في الوصول إلى معرفة مقدار المكافأة التي يحصل عليها إن اجتهد؛ وهذا ليس عيباً في الإنسان.. يقول الله تعالى ﴿ **وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ** (١٩) ﴾ [سورة الأحقاف].

وجاء في السنة النبوية « **من أحيا أرضاً ميتة فهي له** » (أخرجه أبوداود في سننه).. وهذا خير حافز للإنسان أن يعمر الأرض ويبحث عن خيراتها وكنوزها[٢]..

---

(١) د. شوقي دنيا – مرجع سابق – ص ٥٧.

(٢) للاستزادة ينظر في ذلك:

(أ) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي – د. حمد الجنيدل – شركة العيكان – الرياض ١٤٠٦هـ – ج ٢ / ٦٢ – ٦٨..

(ب) النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي – د. شوقي دنيا – ص (٥٦–٥٧)..

القاعدة الرابعة : قاعدة الحلال والحرام

قال الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. الله سبحانه وتعالى أحل للإنسان كل الطيبات حرصاً على مصلحته ومصلحة الجماعة، وحرم عليه كل الخبائث منعاً لأي ضرر يصيبه أو يصيب غيره.

يقول الدكتور أحمد النجار: «وكما تتدخل قاعدة «الحلال والحرام» في المنع أو الإباحة كذلك تتدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي.. وتضع في اعتبارها كذلك مفهوماً خاصاً للعائد، فليس العائد منحصراً في كسب مادي وإنما يمتد إلى مافوق ذلك بكثير.. كما تضع في اعتبارها كذلك مفهوماً خاصاً بالضرر أو الخسارة فليست الخسارة في ضوء قاعدة الحلال والحرام منحصرة في الخسارة المادية، ولكنها تمتد إلى كل مايصيب المجتمع الإسلامي بالضرر أو يمس العقيدة أو الأخلاق..»[١].

ويعجبني في هذا الصدد ماقاله الأستاذ محمد باقر الصدر[٢] في كتابه «اقتصادنا» حيث يقول: «إن تعبيري «الحلال والحرام» في الإسلام تجسيدان للقيم والمثل التي يؤمن بها الإسلام، لأن قضية الحلال والحرام في الإسلام تمتد إلى جميع الانشطة الإنسانية، وألوان السلوك: سلوك الحاكم والمحكوم، وسلوك البائع والمشتري، وسلوك المستأجر والأجير، وسلوك العامل والمتعطل.. فكل وحدة من وحدات هذا السلوك هي إما حرام وإما حلال، وبالتالي هي إما عدل وإما ظلم،

---

(١) د. أحمد النجار – الأصالة والمعاصرة – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٥م – ص١٧.

(٢) محمد باقر الصدر – مرجع سابق – ص٣٨٣.

لأن الإسلام إن كان يشتمل على نص يمنع عن سلوك معين سلبي أو إيجابي فهذا السلوك حرام، وإلا فهو حلال...».

ونضرب لذلك أمثلة[1]:

١- الغذاء:

(أ) الغذاء الحلال: قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّبًا**﴾ [البقرة: ١٦٨] وقال الله تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ**﴾ [المائدة: ٩٦].

(ب) الغذاء الحرام: قال الله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ...**﴾ [المائدة: ٣].

وقال الله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا**﴾ [الأعراف: ٣١].

هكذا يهتم الإسلام بالغذاء كونه أوَّل وأهم حق للإنسان فيبيِّن له الحلال منه الذي يفيده ويمكنه من الاحتفاظ بحياته.. كما يبيِّن له الحرام منه الذي يعرضه للمرض ويفقده الذاكرة ويقعده عن العمل ويضره ويضر معه الآخرين إذا أسرف واعتدى..

٢- الملبس:

(أ) الملبس الحلال: قال الله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ**﴾ [الأعراف: ٣١].. وفي الحديث «**كلوا واشربوا**

---

(١) ينظر في ذلك للاستزادة:

(أ) حمزة الجميعي الدموهي – مرجع سابق – ص (١٥٩– ١٧٠).

(ب) أبوالأعلى المودودي – أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة– الدار السعودية جدة ١٣٩١هـ ص(١٣١–١٣٢).

والبسوا وتصدقوا في غير اسراف ولامخيلة» .

(ب) الملبس الحرام : حرم الله على الرجال لبس الحرير ولبس خاتم الذهب، وحرم الله التشبه: تشبه الرجال بالنساء أو النساء بالرجال، ومن ذلك التشبه في اللباس؛ جاء في الحديث «**لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال**» .

٣- المسكن :

(أ) المسكن الحلال : من حق كل إنسان مسكن يحميه. قال الله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا** ﴾ [النحل : ٨٠] .

(ب) الحرام : أن تنتهك حرمة المساكن. قال الله تعالى : ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٢٧)** ﴾ [سورة النور].

٤- العمـل :

(أ) من العمل ماهو حلال: يجب القيام به. قال الله تعالى ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ** ﴾ [فصلت : ٤٦] .. وقال الله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً (٣٠)** ﴾ [سورة الكهف] .

(ب) ومن العمل ماهو حرام : نهى الله عنه. قال الله تعالى : ﴿ **وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ** ﴾ [هود : ٨٥] ..

وقال الله تعالى ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨)** ﴾ [سورة الزلزلة] .

لا أريد أن أسترسل في بيان الحلال والحرام في كل شئ، فما من شئ إلا وله نوعان مختلفان أو جانبان متباينان، وعلى ذلك كانت قاعدة الحلال والحرام واسعة وعميقة..

جاء في صحيح مسلم عن النعمان بن بشير، قول الرسول ﷺ: «**الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وبينهما أمور متشابهات لايعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، الا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه..**».

هذا في الإسلام، بينما نجد الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي يهدفان إلى أشباع جميع حاجات الإنسان المادية فقط دون قيد ولاشرط ودون مراعاة لنتائجها على سلامة الجسم والروح، ودون اعتبار لتأثيرها في نشاطه المادي والفكري، ودون حساب لمصيره، ودون إدراك لخطرها على المجتمع.

«... في أحد التقارير الصادرة عن أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي سابقاً بلغ عدد مدمني الخمور ٤٠ مليوناً في عام ١٩٨٠م، وأن الخمر تقتل مليون شخص كل عام، وأن مرضى الخمر بلغ ١٧ مليوناً، وأن الخمرة سبب في ٨٥٪ من جرائم القتل والاغتصاب وأعمال السرقة وأنه مابين كل ستة أطفال يولد معتوه أو مصاب بالعتاهة، سببها إدمان الخمور... وأخيراً يشير التقرير إلى أن العائد من بيع الخمور يصل إلى ٤٥ مليار روبل سنوياً (أي ٥٦ مليار دولار)، بينما يصل حجم الخسائر الاقتصادية السنوية بسبب ادمان الخمور إلى ١٨٠ مليار روبل (أي ٢٢٥ مليار دولار)...»(١).

وتحت موضوع «٧٠٠ مليون جنيه سنوياً خسارة بريطانيا بسبب

---

(١) بيت التمويل الكويتي – مجلة النور – العدد العشرون – السنة الثانية – الكويت شعبان ١٤٠٥هـ ص(٣٩-٤١).

الخمر» نشرت جريدة المسلمون هذا الخبر قائلة:

«وصلت خسائر بريطانيا السنوية إلى ٧٠٠ مليون جنيه استرليني بسبب إدمان المشروبات الكحولية؛ قال تورمان فولر وزير الدولة البريطاني لشؤون التوظيف: إن تعاطي البريطانيين لهذه المشروبات يسبب الكثير من الأمراض الجسدية والاجتماعية والحوادث، وأكد أنها تضعف من أداء المواطنين لعملهم، وأنها تسبب خسارة للدولة للكثير من الأموال...»[١].

هذه بعض القواعد والقيم الإسلامية، التي يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي، ومنها يتضح لنا مدى تأثيرها في حياة المسلم الاقتصادية. ويمكن تفهم وجهة النظر الاقتصادية عند المسلم، في كونه مشدوداً إلى غاية عليا هي نيل ثواب الله ورضوانه.. وليس كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي الذي أصبح هدفه على حد تعبير المفكر الفرنسي روجيه جارودي: «مجرد تشغيل الآلة لتنتج هذه الآلة ماقيمتها ملايين الدولارات من أسلحة الدمار، ثم تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي يهدف إلى إيجاد حاجات ثم إلى اشباعها، وبالتالي فقد أصبح الفرد يعيش معيشة حيوان، كل همه اشباع حاجاته»[٢].

ومن قبل جارودي بمئات السنين صاغها القرآن الكريم صياغة معجزة في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ**﴾ [محمد: ١٢] مع العلم أن المتعة في حد ذاتها غير مذمومة. ولكنها تذم عندما تصبح هي الغاية، فالمتعة لمجرد المتعة ليس إلا تنقل الإنسان إلى الحيوانية، فالحيوان يأكل لمجرد الأكل والامتلاء...

---

(١) جريدة الشرق الأوسط – الجمعة ٢٥ رجب ١٤٠٩هـ – العدد ٣٧٤٨. الصفحة الأخيرة..

(٢) نقلاً عن د. شوقي دنيا – مرجع سابق – ص(٥٨).

المبحث الثاني

الخصائص الأصيلة للنظام الاقتصادي الإسلامي

الخاصية الأولى : خاصية الجمع بين الثبات والتطور.

الخاصية الثانية : خاصية الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة.

الخاصية الثالثة : خاصية الجمع بين المادة والروح.

الخاصية الرابعة : خاصية الوفرة.

المبحث الثاني

الخصائص الأصيلة للنظام الاقتصادي الإسلامي

المقصود بالخصائص الأصيلة (الذاتية): هي التي تكون متميزة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وخاصة به، ولاتوجد في غيره من النظم الاقتصادية الأخرى..

الخاصية الأولى : خاصية الجمع بين الثبات والتطور:

«إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضي شاردة على غير هدى.. مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل مايعرض له من تطورات، وبكل مايجد في حياته من ملابسات وظروف وارتباطات فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى أنها قريبة أو بعيدة من الحق والصواب، ومن ثم ليظل في الدائرة المأمونة لايشرد إلى التيه... قيمة الثبات وجود مقوم للفكر الإنساني، مقوم منضبط بذاته فلايتأرجح في الشهوات والمتأثرات، وإذا لم يكن هذا الضابط بذاته فلاينضبط شئ إطلاقاً... إنها ضرورة من ضرورات النفس البشرية أن تتحرك داخل إطار ثابت...»[1].

إن الثبات يضمن للحياة الإسلامية مزية التناسق مع النظام الكوني العام، وبقية شر الفساد الذي يصيب الكون كله لو اتبع أهواء البشر بلا ضابط ولاقاعدة ثابتة لا تتأرجح مع الأهواء، هو الذي يبث

---

(١) ينظر : (أ) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته – سيد قطب – دار الشروق بيروت – الطبعة الثامنة ١٤٠٣هـ – ص٨٨ ومابعدها..

(ب) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية – د. محمد شوقي الفنجري – دار ثقيف – الرياض– الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ص١٨ ومابعدها..

الطمأنينة في الضمير المسلم إلى ثبات الإطار الذي تتحرك فيه حياته، فيشعر أن حركته إلى الأمام نامية مطردة النمو، إنه في النهاية الذي يضمن للمسلم في المجتمع الإسلامي مبادئ ثابتة يتحاكم إليها هو وحاكمه على السواء»[1].

والثبات بهذه الكيفية لايعارض التطور إذ إنه إذا استقرت المجتمعات الإسلامية وثبتت فإنه يمكن للحرية والنمو الطبيعي في الأنظمة والأوضاع أن تتطور فلا تجمد في قالب واحد، ولاتنفلت من كل ضابط، ولعل هذه الخاصية هي التي ضمنت للمجتمع الإسلامي تماسكه وقوته.

يقول الأستاذ فكري نعمات: «الإسلام قادر على قيادة الحياة وتنظيمها ضمن أطره الحية دائماً.. فالاقتصاد الإسلامي تمثله أحكام الإسلام في الثروة وهذه الأحكام تشمل على قسمين من العناصر:

أحدهما: العناصر الثابتة وهي الأحكام الواردة في الكتاب والسنة فيما يتصل بالحياة الاقتصادية.

أما الآخر فهي العناصر المتحركة وهي التي تستحدث على ضوء طبيعة المرحلة في كل ظرف من المؤثرات الإسلامية العامة التي تدخل ضمن نطاق العناصر الثابتة...»[2].

إن مرجع الاقتصاد الإسلامي ومصدره هو الكتاب والسنة سواء كان:

(أ) في صورة مبادئ وأصول اقتصادية مثل قوله تعالى ﴿وَلا

---

(١) محمد أسد - الإسلام على مفترق الطرق - دار الجهاد - دار الاعتصام مصر - دون تاريخ ص (١٠٩-١١٢)..

(٢) فكري نعمان - النظرية الاقتصادية في الإسلام - المكتب الإسلامي بيروت دار القلم دبي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ص١٥٧..

تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. ومثل قوله تعالى **﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾** [النور: ٣٣] وقول الرسول عليه الصلاة والسلام «**نعم المال الصالح للرجل الصالح**» (أخرجه الحاكم في المستدرك).. وقوله ﷺ أيضاً «**الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار**» (أخرجه ابن ماجة في السنن)..

(ب) أو في صورة تطبيقات اجتهادية لأصول الإسلام استنبطها العلماء المجتهدون واستقرؤُوها من نطاق الشريعة وروحها الكتاب والسنة، وذلك كاعتبار عمر بن الخطاب رضي الله الأراضي المفتوحة بالشام والعراق في حكم الغنائم فلم يوزعها بل جعلها وقفاً وحولّها من ملكية خاصة إلى ملكية عامة للمسلمين جميعاً...»[١].

والحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها، والاقتصاد الإسلامي - تبعاً لذلك - لا يأبى الاقتباس من غيره وذلك فيما لايتعارض مع خصائصه الذاتية وهذا الاقتباس لايمكن أن يكون خبط عشواء وإنما هو مشروط بتأكد صلاحه وثبوت نفعه، وكذلك ضرورة توافقه مع المصلحة الشرعية، والاقتصاد الإسلامي ثري في مادته، والحاجة اليوم ماسة إلى اقتباس بعض الأساليب الحديثة في البحث الاقتصادي وذلك كالتفريعات الجديدة التي نتجت عن توسع النظرية الاقتصادية وشمولها ودراسة جميع الموارد والقوى البشرية والطبيعية، وتطبيق النظرة الإسلامية عليها، فإذا وجد تعامل جديد اقتضته ظروف العصر وليس له نظير في التراث الاقتصادي الإسلامي، ولم يحل مانع شرعي دون اقتباسه، فإن المبادئ الشرعية ذات مرونة فائقة وقابلية عظيمة»[٢].

---

(١) د. محمد شوقي الفنجري - ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية - ص ٢٠ ومابعدها.
(٢) د. محمود بابللي - الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية ص (١٣١-١٣٦).

هذه المرونة «الثبات والتطور» من شأنها أن تجعل النظام الاقتصادي الإسلامي مؤشراً فيما حوله، متأثراً به، فيما لايتعارض مع أصل من أصوله..

وإذا تبين هذا، فإنه لايمكن أن يحصل تناقض بين الثبات والتطور(١).

الخاصية الثانية:

خاصية الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة:

ينفرد الإسلام بنظامه الاقتصادي المتميز، وذلك لجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة، أي اعتبار مصلحة الفرد مع عدم إهدار مصلحة الجماعة، فهو دين الوسطية والاعتدال.. قال الله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾ [البقرة: ١٤٣]. والاعتدال سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، فقوام النظام الاقتصادي هو حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.. يقول عليه الصلاة والسلام: «**لاضرر ولاضرار**» أخرجه الحاكم في المستدرك.

يقول الدكتور حمد الجنيدل: «حين قرَّر الإسلام حرية الأفراد في ممارسة النشاط وضع له قيوداً على هذا النشاط الاقتصادي فلايجوز له انتاج الخمور أو التعامل بالربا أو الاحتكار أو حبس المال عن الانتاج أو تبذيره أو انفاقه في غير موضعه، ففي هذا التقييد مراعاة لمصلحة الجماعة في حفظ المال وعدم العبث به..

ويضيف قائلاً «... مع أن الإسلام فتح له طريقاً لتحقيق المصلحة الخاصة في المجالات الشرعية التي يجد فيها وسائل الاستثمار

---

(١) د. أسعد محمد الراس – مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي – مركز البحوث كلية العلوم الادارية – جامعة الملك سعود – ١٤٠٧هـ ص(١١٩–١٢٠).

وذلك بجميع الطرق الشرعية المباحة للكسب كالبيع والشراء والعمل في الصناعة والزراعة والمهن المختلفة....»[١].

ويقول الدكتور سعيد مرطان: «الإسلام يضمن مصلحة الفرد والمجتمع. فلا مصلحة للفرد تهدر باسم مصلحة المجتمع ولا مصلحة للمجتمع تهدر باسم مصلحة الفرد؛ ومن حق ولي الأمر التدخل في حالة حدوث انحراف أو تعد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر أو تعريض مصلحته للخطر... ويضيف أيضاً فيقول:

«وكقاعدة عامة يقر الإسلام مبدأ «تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام». وحفاظاً على هذا التوازن وزيادة في التكافل والعدل بين أفراد المجتمع ظهرت إلى الوجود بعض المؤسسات الإسلامية الهامة مثل: نظام الحسبة لمراقبة النشاط الاقتصادي، بصفة عامة، والتعامل في الأسواق بصفة خاصة، ونظام الزكاة لاقتطاع جزء محدد من أموال الأغنياء وانفاقها على الفقراء والمساكين والمحتاجين، ومؤسسة بيت المال لتكون خزينة للدولة تشرف على ايراداتها ونفقاتها وغيرها من المؤسسات...»[٢].

هذا بالنسبة للنظام الاقتصادي الإسلامي، أما النظم الاقتصادية الأخرى فإنها تتفاوت في موقفها من هاتين المصلحتين.

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي: ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود والغاية منه، ومن ثم فهو يهتم بمصلحته الشخصية ويقدمها على مصلحة الجماعة كلها، وهذا هو سر منحه الحق الكامل والمطلق

---

(١) د. حمد الجنيدل – مرجع سابق – جـ١ / ٣٧..

(٢) د. سعيد سعد مرطان – مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص ٥٨..

في الملكية والحرية الاقتصادية، ويعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بأنه لايوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصلحة الجماعة، ولكن هذا التقديم لمصلحة الفرد آثار سيئة أهمها : كثرة الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة والتفاوت الكبير بين الدخول وظهور الاحتكارات[1].

أما النظام الاقتصادي الاشتراكي، فإنه على العكس من النظام الرأسمالي يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، بل كثيراً مايضحي تماماً بمصلحة الفرد في سبيل مصلحة الجماعة، وبناءً على ذلك استبدل الملكية الفردية لأدوات الانتاج ونظام الحرية الفردية استبدل بهما نظام الملكية العامة والحرية الاقتصادية العامة أي ملكية الجماعة وحريتها، وقد أدى هذا إلى مفاسد أهمها: مصادمة الفطرة الإنسانية لغريزة التملك، وإحباط الهمة والحافز: لدى الإنسان وانتشار الكسل بين الأفراد[2].

يتبين مما سبق، أن الإسلام في نظامه الاقتصادي له سياسته المتميزة التي لاترتكز على الفرد فقط كشأن الاقتصاد الرأسمالي، ولا على المجتمع فقط كشأن الاقتصاد الاشتراكي، وإنما هذه السياسة تقوم على رعاية المصلحتين معاً، ومحاولة تحقيق التوازن بينهما.

وإذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة

---

(١) للاستزادة يراجع د. خزعل البيرماني في كتابه التاريخ الاقتصادي ص ٣٠٢ ومابعدها نقلاً عن كتاب «النظام الاقتصادي في الإسلام» للدكتور أحمد العسال وصاحبه ص ٢٨..

(٢) للإستزادة يراجع: (أ) د. أحمد العسال ود. فتحي عبدالكريم – مرجع سابق ص (٢٨ – ٣١.
(ب) د. حمد الجنيدل – مرجع سابق – ج١ /٣٧-٣٨.

الجماعة على مصلحة الفرد.

ومن الأدلة على ذلك :

(أ) نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن بيع الحاضر للبادي، تقديماً لمصلحة عامة هي مصلحة أهل الحضر..

(ب) منع الرسول عليه الصلاة والسلام عن تلقي الركبان، تقديماً لمصلحة عامة، هي مصلحة أهل السوق على مصلحة خاصة.

(ج) النهي عن الاحتكار، تقديماً لمصلحة عامة هي توفير الأقوات اللازمة لمعاشها (الجماعة) على مصلحة خاصة (المحتكر)[1]..

ومن هنا يتضح أنه لايقبل القول بتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، إلا بالنظر لهاتين المصلحتين من زاوية غير شرعية[2].

---

(١) د. أحمد العسال د. فتحي عبدالكريم - مرجع سابق - ص ٣٢.

(٢) د. أسعد الرأس - مرجع سابق - ص (١١٨ - ١١٩)..

الخاصية الثالثة:

خاصية الجمع بين المادة والروح

الإسلام دين ونظام حياة جاء ليجمع في تزاوج، وتوازن دقيق بين السماء والأرض، بين الروح والمادة، بين مكة والمدينة، بين الآخرة والأولى؛ وبصورة أكثر مباشرة وتحديداً، بين شقيِّ الشريعة، العبادات، والمعاملات، مشدِّداً على أن الأصل في الشق الثاني «الحِّل» أخذاً بالأسباب وإعماراً للأرض، في ظل ثوابت دافعة لهذا الإعمار، ومتغيرات تتشكل بفعل المكان والزمان، وتدور مع المصلحة «المعتبرة» شرعاً وجوداً وعدماً، وفي ظل علم وعمل، يرتفع إلى مرتبة العبادة بالمعنى الواسع.

ولقد لخص الأثر المروي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما هذه الصورة المتوازنة الفاعلة لخير الإنسان والبشرية جمعاء «**بالعمل للدنيا**» كأن الإنسان يعيش أبداً، و«**بالعمل للآخرة**» كأنه يموت غداً؛ وهذه الثنائية ليست ثنائية فصل وإنما ثنائية تكامل؛ فالروح والمادة ليسا - بالقطع - بديلين وإنما وفقاً لهذا النظام يشكلان عنصرين مترابطين متكاملين، يدعم أحدهما الآخر، ويقويه، دون افراط أو تفريط، أي دون اخلال باعتبارات التوازن بينهما[١]..

يقول الشيخ محمد عبده: «لقد ظهر الإسلام لا روحياً مجرداً، ولاجسدانياً جامداً، بل إنساناً وسطاً بين ذلك»[٢].

---

(١) ينظر: (أ) الإنسان أساس المنهج الإسلامي - د. عبدالحميد الغزالي - المصرف الإسلامي الدولي - القاهرة ١٤٠٨هـ ص١٢.

(ب) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية - د. شوقي الفنجري - ص(٤٨-٥٨).

(٢) د. أحمد النجار - المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة ١٤٠٠ ص٥٣.

ويقول الإمام حسن البنا : – رحمه الله – « إن الإسلام وسط بين العقلية الغيبية والعقلية العلمية[1] . » أي أنه يجمع بين الإيمان بالغيب والانتفاع بالعقل.

ويقول د. حمد الجنيدل في كتابه « مناهج الباحثين » : « يمتاز الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد روحي ومادي، فجميع تصرفات الإنسان المادية لابد أن تتصف بمراقبة الله وابتغاء وجهه، فالمسلم حين يعامل الناس معاملة « اقتصادية، لابد أن يتذكر حديث « **العمل عبادة** » (أخرجه مسلم) . .

ويضيف قائلاً « . . . على أن المصالح المادية وإن كانت مطلوبة في الكتاب والسنة إلا أنها ليست مقصودة لذاتها، قال الله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا مَن طَغَىٰ (٣٧) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٣٨) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ** ﴾ [النازعات : ٣٧ – ٣٩][2] .

وهذا الدكتور : سعيد مرطان يحدثنا عن هذه الخصيصة فيقول: « في الإسلام، هناك مزاوجة بين المادية والروحية لابراز نظام يقوم على التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع؛ يبرز هذا التلاحم بين الجوانب المادية والروحية في جميع المعاملات والأنشطة الاقتصادية . ليس هذا فحسب، بل ونجده بارزاً في أركان الإسلام نفسها؛ فإلى جانب الإيمان بوحدانية الله والتصديق بالرسالة النبوية وإقامة الصلاة، نجد الزكاة المفروضة للفقراء في أموال الأغنياء يجوانبها المادية والروحية، فهي إلى جانب كونها طهارة للنفس من الشح والبخل، وكونها عبادة، فهي أيضاً أداة للنمو الاقتصادي، والتكافل

(١) د. حسن العناني – خصائص إسلامية في الاقتصاد – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة دون تاريخ ص ١١٥ .

(٢) د. حمد الجنيدل – مرجع سابق – ج١ / ٣٨ .

الاجتماعي. ومن هنا يتضح التناسق المواءمة بين الروح والمادة في السعي من أجل الدنيا والآخرة...»[1].

أما الأنظمة الاقتصادية المعاصرة فتتفق في توجيه اهتمامها إلى النفع والتطور المادي دون أدنى اعتبار للقيم الروحية والخلقية.

فالنظام الرأسمالي يقوم على أساس «فصل الدين عن الاقتصاد» وأن العامل الاقتصادي هو المحرك الحقيقي والمؤشر السليم لتقدم البشرية وهذا يعكس دون شك، القيم غير الدينية في المجتمعات التي تنهج هذا الفكر، مثل المادية والأنانية والفردية.

أما الماركسية فلم تكتف بفصل الدين عن الحياة الاقتصادية، بل انكرت الأديان وحاربتها على اعتبارها عائقاً للتقدم الاقتصادي.

يقول لينين: «كلما تحررنا من نفوذ الدين كلما ازددنا اقتراباً من الواقع الاشتراكي، ولهذا يجب علينا أن نحرر عقولنا من خرافة الدين»[2].

ويقول ستالين: «لقد كنا في الماضي نحرص على عدم إعلان إلحادنا لأننا لم نكن أقوياء، أما الآن فإننا نعلن بصراحة أننا ملحدون، وأننا نرى في الأديان خطراً على الحضارة الإنسانية»[3].

وجاء في مجلة الشباب السوفيتية العدد الصادر ١٨ أكتوبر ١٩٤٧م: «لانستطيع أن نوقف في الدين موقفاً محايداً، وإنما يتعين علينا أن ننشر الدعوة هذه، فالدين كما علمتنا المبادئ الشيوعية عمل هدام»[4].

وكما جاء في جريدة البرافدا السوفيتية العدد الصادر ٢٦ ابريل

---

(١) د. سعيد مرطان – مرجع سابق – ص (٥٤–٥٥).
(٢) (٣) (٤) فكري نعمان – مرجع سابق – ص ٣٨..

١٩٤٩م: «نحن نؤمن بثلاثة أشياء : ماركس، لينين، ستالين، ولانؤمن بثلاثة أشياء: الله، والدين، والملكية الخاصة»[١].

أين هذه الأنظمة الاقتصادية من النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يأمر الفرد بأن يتوجه إلى الله عز وجل في عمله ونشاطه الاقتصادي اليومي، وأن يراقب نفسه ويتذكر دائماً ماقاله الرسول عليه الصلاة والسلام «**اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» (رواه البخاري).

وبناء على ماتقدم، فإننا نرى أن المصالح الدنيوية لايمكن أن تتعارض مع الحاجات الروحية، لأن المصلحة الشرعية لايمكن أن تهدم أصلاً شرعياً، فهي لا تتعارض مع مصلحة أخروية.

أما من نظر للمصالح والمفاسد نظرة غير شرعية، كما هو نظر النظم الاقتصادية الوضعية، فإنه لاشك يرى أن بين المادة والروح تعارضاً وأنهما غير منسجمين مع بعضهما البعض[٢].

---

(١) فكري نعمان – مرجع سابق – ص ٣٨.

(٢) د. أسعد الرأس – مرجع سابق – ص ١١٨-١١٩.

الخاصية الرابعة:

خاصية الوفرة

يقول د. عيسى عبده: «الاقتصاد الإسلامي يقرِّر أن الأصل في الخلق هو الوفرة.. الوفرة المطلقة والوفرة النسبية ذلك أن تقدير العزيز الحكيم القاهر فوق العباد لما هم فيه من حاجة لايمكن أن يجئ مقصراً عما يلزم بل هو كان ويزيد.. وما الندرة النسبية إلا عرض يظهر ويختفي ويساعد الإنسان بغبائه وبجحوده على تعميقه وانتشاره وتكرار ظهوره. وبحسبنا هنا أن نورد آيتين للتذكرة.. قال تعالى: **﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ⑨ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ⑩﴾** [**فصلت**: ٩، ١٠][1].

المقصود بالوفرة: أن مافي الأرض من طيبة أو مورد جامد أو سائل ومافيها من طاقة، يتواجد بكثرة تزيد على الحاجة..

هذا هو معنى الوفرة Abundance في الدراسات الاقتصادية»[2].

الأدلة على أن الاصل في الحياة الوفرة: يمكن الاستدلال على أن الأصل في الحياة، إنما هو وجود الوفرة وقدرة الأرض على تغطية الحاجات البشرية مهما بلغ تعدادها بعدة آيات منها:

١- قول الله تعالى: **﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا**

---

(١) د. عيسى عبده - الاقتصاد الإسلامي - مدخل ومنهاج - دار الاعتصام - الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ص٣٤.

(٢) د. عيسى عبده - الاقتصاد في القرآن والسنة - دار المعارف - القاهرة ١٩٨١ - ص(٣٢-٣٣).

وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ (١٠) ﴾ [فصلت : ١٠]

٢- قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (٦٠)** ﴾ [**القصص** : ٦٠] .

٣- قوله تعالى : ﴿ **وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (١٩)** ﴾ [الحجر : ١٩]

٤- قوله تعالى ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ (٦)** ﴾ [هود : ٦]

٥- قوله تعالى ﴿ **وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ (٣٤)** ﴾ [إبراهيم : ٣٤] [١] .

إضافة إلى الآيات : الآية ١٥ من سورة الملك، الآية ٢٧ من سورة الشورى الآية ٩٦ من سورة الأعراف، الآية ٦٠ من سورة العنكبوت، الآية ٢٢ من سورة الذاريات، الآية ٢٠ من سورة لقمان . . . وغير ذلك من الآيات . .

إذا عُلم هذا، فإن قانون الوفرة كما في دراسة الاقتصاد الإسلامي يعارض الندرة التي يجعلها كتّاب الاقتصاد السياسي محور دراستهم . . وهنا يتعين التركيز على التفرقة بين الوفرة والندرة .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « فإن الأصل أن الله تعالى، إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته . . »[٢] .

---

(١) د. عيسى عبده – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج – ص(٣٤-٣٥) .

(٢) ابن تيمية – السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية – دار الأرقم – الكويت ١٤٠٦هـ – ص٦٣

وهذا الفهم، يؤدي إلى استحالة تحقق الندرة مادامت الحياة قائمة، وهناك بشر على ظهر الأرض، وهو فهم عميق.. ذلك أن الحاجات الأساسية محدودة والأموال والجهود التي يسميها الرأسماليون السلع والخدمات الموجودة في العالم كافية لإشباع الحاجات الأساسية – للأفراد المستهلكين إشباعاً كلياً..

هذا وقد ظهرت كتب حديثة تؤكد على إمكانية تحقيق منتجات أكبر وأضخم بنفس الموارد المتاحة، طالما توفر قدر من الترشيد وحسن الاستخدام، ومن بين تلك الدراسات التقرير الرابع إلى نادي روما، الذي قدمه لفيف من العلماء تحت عنوان «الخروج من عصر التبذير».[١]

كما ظهرت كتابات وبحوث تفيد أن حاجات الإنسان الأساسية والتي يحتاجها الإنسان فعلاً يمكن تضيفها، بل ويمكن حصرها، وقد جرت محاولات متعددة فردية وجماعية لحصر تلك الحاجات وتوصيفها[٢].

وصدر حديثاً كتاب لكاتبين غربيين هما : فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتز وهما من الكتّاب المشهورين بالاهتمام بهذا الموضوع.

هذا الكتاب يحمل عنواناً مثيراً كأشد ماتكون الإثارة هو «صناعة الجوع وخرافة الندرة»[٣].

وأول رسالة يحملها هذا العنوان أن الجوع في العالم هو صناعة، فهو عملية بشرية صناعية وليس عملية طبيعية محتومة، كما يحمل هذا العنوان، أن مشكلة الندرة التي سيطرت على رجال

---

(١) ينظر : دنييس غابور وامبرتوكولامبو – «الخروج من عصر التبذير : التقرير الرابع إلى نادي روما» ترجمة : عيسى عصفور – منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق – ١٩٨٢م.

(٢) ينظر : د. اسماعيل صبري عبدالله – «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد» ص٢١٥.

(٣) وقد قامت بنشره مترجماً إلى العربية عالم المعرفة بالكويت رقم ٦٤ أبريل ١٩٨٣م.

الاقتصاد هي في الحقيقة خرافة وليست حقيقة.. هذا الكتاب القيِّم يؤكد بالأمثلة والبيانات الواقعية أن مشكلة ندرة الموارد عن حاجات الإنسان هي مشكلة اصطنعها الإنسان واكتوى بنارها.. جاء في الكتاب «وأثناء دراستنا وقراءاتنا ورحلاتنا وأحاديثنا، وجدنا مفاهيم الندرة والذنب والخوف تقوم على أساس الخرافات»[١]. وفي موضع آخر جاء قولهما: «إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر..»[٢].

بعد هذا أقول، إن الندرة ليست أصلاً من أصول الخلق، أو سنة كونية، وإنما هي مجرد ظاهرة ترجع إلى أسباب يدركها كل اقتصادي بقليل من التأمل، وأهم العوامل التي تؤدي إلى وجود هذه الظاهرة وتعميقها أسباب أربعة..

أسباب الندرة:[٣]

إن الندرة مجرد ظاهرة تكاد تسود معظم الظواهر الاقتصادية، وتشكل المتاعب للناس. فنحن لاننكر الندرة، بل ننكر أن تكون أصلاً من أصول الخلق فحسب؛ وأسبابها تقطع بأنها ظاهرة يشترك في صنعها بحكم قصور قدرته، وبحكم سوء تصرفه، ولأهمية هذه التفرقة بين الوفرة والندرة نورد فيما يلي أسباب الندرة، ومنها:

(أ) قصور العقل البشري، عجز الإنسان عن الإفادة بما في الأرض من طيِّبة ومن خدمة.. ذلك أن الإنسان وإن تجمع في تنظيم

---

(١) ص ١٤ من نفس الكتاب.

(٢) ص ١٨ من نفس الكتاب،

(٣) ينظر: (أ) الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج - د. عيسى عبده - ص (٣٣-٣٤).

(ب) حكم الإسلام في الرأسمالية - د. محمود الخالدي - مكتبة الرسالة الحديثة عمان - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ص (٩١ - ٩٦).

ناجح يظل محدود القدرة فهو لايستطيع مثلاً أن يفيد بما في الأرض من شجر ومافيها من ماء، ومع ذلك يقل المعروض من الشجر ومن الماء، بسبب عجز الإنسان عن الإحاطة، وعن التنظيم إلى المستويات الكافية لاستيعاب ماخلقه الله للجنس البشري . . .

(ب) كسل الإنسان وغروره، ففي هذا المخلوق الآدمي قدر من الغرور وهو عادة يبالغ في تقدير ذاته وقيمته وكذلك يميل إلى التباطؤ والدعة بقصد التقليل من تضحياته الخاصة وشقائه في سبيل كسب المعاش. . وبعبارة موجزة إذا استطاع أن يقعد عن طلب الرزق نهائياً وأن ينعم في الوقت ذاته بكل مايرغب فيه فإنه لايتردد. . ولعل معظم الناس على هذه الحال إلا من فهم معنى الأمانة وتقوى الله وقليل ماهم. . إذن يقعد الناس عن طلب الرزق طلباً للراحة ويتنافسون في الحصول على المزايا ومن ثم تكون الندرة. .

(ج) يتلف الناس كثيراً ممايتنتجونه بتوجيهه إلى مالايسهم في الرفاهة الاقتصادية كإنشاء أجهزة الدمار وأدوات التخريب كالأسلحة بأنواعها وهي مشهورة. . وبما ينفقون في مشروعات غيرها أولى بالتقديم كغزو الفضاء، وبما بثيرون من حروب باغية. .، هذا كله إتلاف لجانب مما يتم انتاجه رغم قلته النسبية. .

(د) وبعد هذا كله، يبقى قدر من السلع والخدمات يتظالم الناس في قسمتها، فنجد التزيُّد في ناحية إلى حد الإتلاف ونجد الحرمان في نواح أخرى إلى حد الهلاك جوعاً. . ولقد بلغت بعلماء الاقتصاد الجرأة حداً مذهلاً عندما نراهم يبرِّزون إتلاف المحاصيل بقصد المحافظة على مستويات الأسعار وضمان أكبر ربح احتكاري يمكن الوصول إليه! . . .

هذه عوامل أربعة تفسِّر لنا ظاهرة الندرة التي يختارها الكتَّاب في الاقتصاد السياسي، لتكون محور البحث...

يعلِّق الدكتور عيسى عبده – بعد أن ذكر هذه العوامل الأربعة – فيقول: «يخلص مما تقدم أن الندرة النسبية ظاهرة لفشل الإنسان وعجزه، وليست أصلاً من أصول الخلق أو قانوناً من قوانين الحياة المفروضة على الجنس البشري... وهذا مايثبت العكس بتقرير حقيقة الوفرة من جهة أنها هي أصل من أصول الخلق»[1].

ونخلص مما تقدم، أن الندرة النسبية ظاهرة لاشبهة فيها فهي قائمة.. ولكن أسبابها التي تقدم ذكرها تنفي أن تكون أصلاً من أصول الخلق.. أي أن تكون من ضوابط الخلق.. وهذا يفسح المجال لإقرار ماتقدم بيانه من حيث إن الوفرة أصل من أصول الخلق.

وبقي التنبيه إلى أن الوفرة التي نريدها هي وفرة مطلقة ووفرة نسبية.. كما أن الندرة التي نراها ظاهرة اقتصادية هي ندرة نسبية.

(١) د. عيسى عبده – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج ص ٥٤.

المبحث الثالث

الخصائص العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي:

الخاصية الأولى : خاصية الواقعية.

الخاصية الثانية : خاصية الإنسانية.

الخاصية الثالثة : خاصية الشمول.

الخاصية الرابعة : خاصية الاعتراف ببعض المفاهيم العلمية.

المبحث الثالث

الخصائص العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي

المقصود بالخصائص العامة (المشتركة) : هي التي تكون متميزة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتوجد في غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، ولكنها فيه أعمق وأشمل وأكثر وضوحاً..

الخاصة الأولى : خاصية الواقعية

المقصود بواقعية الاقتصاد الإسلامي أنه يستمد مقوماته من متطلبات الواقع الذي يجب أن يكون عليه المسلم في حياته، فهو لايمنيه أماني لايمكن الوصول إليها ولاينظر إلى غايات دونها الأهوال تصطدم والفطرة التي فطر الله الناس عليها[1].

وتبدوواقعية الاقتصاد الإسلامي كذلك في نظرته الواقعية للفرد المستمدة من إمكاناته وظروف بيئته ولايحمله من التكاليف إلا مايطيق.. قال تعالى: ﴿**لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال تعالى : ﴿**لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا**﴾ [الطلاق : ٧] وجاء في الحديث «**إذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم**»..

يقول د. حمد الجنيدل : «الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي

---

(١) ينظر في ذلك :

(أ) الخصائص العامة للإسلام – د. يوسف القرضاوي – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية – ١٤٠٤هـ – ص (١٥٧–١٨٦).

(ب) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته – سيد قطب – ص (١٦٣–١٨١).

(ج) الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية – محمود بابللي – ص (١٠٩–١١٢).

(د) النظرية الاقتصادية في الإسلام – فكري نعمان – ص (١٥٦–١٥٧).

لايميل إلى الخيال، فهو واقعي في غاياته وطريقته، لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية.. فلايحلق الاقتصاد الإسلامي في الخيال فوق الطاقة، فهو واقعي في ضمانه تحقيق هذه الغايات ضماناً مادياً دون الاكتفاء بضمانات النصح والتوجيه وبذلك تخرج الأهداف إلى حيز التنفيذ(١).

الإسلام دين الواقع ودين العمل والإنتاج والنماء، دين تعمل فيه جميع الطاقات الإنسانية عملها الذي خلقت من أجله، وفي الوقت ذاته يبلغ الإنسان أقصى كماله الإنساني المقدر له عن طريق العمل والحركة، فبهذا تتحقق فيه صفة الواقعية حيث ينطلق الإنسان بكل طاقاته يعمر هذه الأرض، ويغيِّر وينمِّي في موجوداتها ويطوِّر ويبدع في عالم المادة ماشاء الله له أن يبدع.

وواقعيته في غاياته تبدو واضحة في كونه تستهدف من كل تشريعاته تحقيق ماينسجم منها فعلاً مع الطبيعة بكل مافطرت عليه من خصائص ونوازع.

يقول الدكتور أحمد النجار: «أما خاصية الواقعية، فإن الاقتصاد الإسلامي يستشرف في قوانينه ونظمه غايات وأهدافاً تتسق مع واقع الإنسان اتساقاً كاملاً بلا شذوذ ولا انحراف فهي تطابق طبيعته وتوافق توازنه وخصائصه العامة، وما أخطأ الاقتصاد الإسلامي الحساب أبداً في تشريعه بصورة كلفت الإنسان عسراً ولم يحلق به طبقات الخيال بمستوى يفوق قدراته وامكاناته، وإنما رسم خطه الاقتصادي وسيرته على أساس من الواقعية والإنسانية، فهو مثلاً براء من خيال الشيوعية الساذج الذي يتخيل أن الإنسان سوف يأتي عليه

---

(١) د. حمد الجنيدل – مرجع سابق – ج١ / ٤٠.

فترة تذبل فيها نوازعه الهابطة حين يجد كل حاجات في متناول يده في مخزن عام يمد يده إلى مايشاء ويدع مايشاء في تفاؤل ساذج يتصور الإنسان مبرأ خالياً من هواجس الأنانية متسماً بالأمانة المطلقة دون حاجة إلى أداة للتوزيع أو سلطة من حكومة...»[1].

الإسلام من منطلق واقعيته هذه لايقر المسلم في أن يبقى في الحدود التي بدأ منها وإنما يحضه على سلوك سبل المعالي وأن يرتفع بنفسه فوق السفاسف والمباذل، ويرشده إلى أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف.

يقول الدكتور محمود بابللّي : «وواقعية الاقتصاد الإسلامي هي أن يؤدي كل فرد دوره، وان يتحمل كل منهم مسؤولياته، وأن لا تتصارع الطبقات في الفطرة التي أقام الله الناس عليها..»[2].

مما سبق يتضح أن الإسلام بنظامه الاقتصادي واقعي، يرتفع بالمسلم إلى واقعه الذي يريده له ولايقبل منه أن ينحدر إلى الواقع الذي يصل إليه بتقصيره؛ وهذا هو معنى واقعية الاقتصاد الإسلامي..

(١) د. أحمد النجار – الأصالة والمعاصرة – ص(١٨–١٩).
(٢) د. محمود بابللي – مرجع سابق – ص (١١٢).

الخاصية الثانية:

خاصية الإنسانية:

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني، حيث إن الحلول التي يضعها لمشكلات الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقاعدة الحلال والحرام بما تعبر عنه هذه القاعدة من قيم ومثل، وبامتدادها أيضاً إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وألوان السلوك الإنساني حاكماً أو محكوماً، مشترياً أو بائعاً، مؤجراً أو مستأجراً، عاملاً أو متعطلاً، كل وحدة من هذا السلوك فيه إما حلال أو حرام، وإما عدل أو ظلم، فمن ثم نستطيع القول بأن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا تصوراً عاماً للاقتصاد الإسلامي كما تضع لنا أصولاً كلية نهتدي بها حين التنفيذ..[1].

يقول الدكتور حمد الجنيدل: «الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني، لأنه لايهمل العوامل غير الاقتصادية؛ كالعوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية...»[2].

ويؤكد ماسبق ماذهب إليه الدكتور ابراهيم الطحاوي في كتابه «الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً» من أن:

«الاقتصاد الإسلامي يشمل الموارد في المجتمع البشري، على هدي المفهوم الأخلاقي للرفاهية في الإسلام في دائرة الحلال..»[3].

---

(١) ينظر: (أ) الخصائص العامة للإسلام – د. يوسف قرضاوي ص (٥٧–١٠٤)

(ب) المصارف والأعمال المصرفية – د. غريب الجمال – دار الشروق – القاهرة ١٩٧٢م – ص(٢٤٤).

(ج) اقتصادنا – محمد باقر الصدر – ص ٣٨٣.

(٢) د. حمد الجنيدل – مرجع سابق – ج١/٤٢.

(٣) د. ابراهيم الطحاوي – الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً – مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة – ١٣٩٤هـ ٢/٢١١.

الإسلام جاء للإنسانية عامة وإلى يوم القيامة، هذه الصفة الشاملة الكاملة له، تجعل منه ديناً إنسانياً عالمياً.. ومن ثم فإن كل مايتصل به يأخذ هذه الصفة، وبذلك يكون الاقتصاد الإسلامي اقتصاداً إنسانياً عالمياً خالداً.

يقول الدكتور محمود: «إن مايتميز به الاقتصاد الإسلامي من مزايا وخصائص تجعله بحق اقتصاداً عالمياً؛ لأنه لايفرق في المعاملة بين فرد وآخر، أو بين شعب وآخر، والناس كلهم عباد الله»[1].

ويذكر الأستاذ فكري نعمان أنه: «من الثابت ان كافة الرسالات السماوية السابقة على الإسلام كانت خاصة بأقوامها وبالحدود الأرضية التي يسكنونها، وبالفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الرسالات؛ غير أن الإسلام جاء للإنسانية عامة حتى يقوم الناس لرب العالمين... ويضيف قائلاً:

«وهذه الصفة الشاملة الكاملة للإسلام تنسحب على كل أوجه النشاط الاقتصادي فيه باعتبار الاقتصاد الإسلامي جزءاً من أصل التصور الإسلامي...»[2].

يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا**﴾ [النساء: ٥٨] **ويقول سبحانه**: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ**﴾ [النساء: ١٣٥]

ويقول أيضاً عزَّ وجلَّ: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾ [**المائدة**: ٨].

---

(١) د. محمود بابللي - مرجع سابق - ص ١٠٧.

(٢) فكري نعمان - مرجع سابق - ص ١٥٥.

هل يظن أحد من الناس أن هذه الأوامر والتوجيهات خاصة بالمسلمين دون غيرهم؟

إذا تبين هذا، فإنه عندما تتحقق للاقتصاد الإسلامي عودة كاملة صادقة، فإن آثاره ستعم البشرية بالخير، لأن الإسلام لم يكن ليفرق بين أحد من الناس إلا بمقدار مايتفاضلون به من تقوى..

الخاصية الثالثة :

خاصية الشمول:

الاقتصاد الإسلامي يتميز عن سائر النظم الاقتصادية الأخرى بالشمول لما يلي[1]:

أولاً : طبيعة الإنسان المزدوجة:

أقام الاقتصاديون دراساتهم على أساس نظرة محدودة إلى الإنسان، فاعتبروه مادة فقط وقصروا اهتمامهم على الجسد دون الروح.

أما الإسلام فقد أقام اقتصاده على أساس نظرة شاملة لطبيعة الإنسان المزدوجة فاهتم بالروح والجسد معاً، اعترافاً بطبيعته المزدوجة وحفظاً لتوازنه[2].

ثانياً : الحاجات المادية والروحية:

الاقتصاد الغربي هو كما عرفه علماؤه اشباع الحاجات المادية فقط، أما الاقتصاد الإسلامي فيشملها علاوة على المطالب الروحية، لأن الإسلام في حقيقته دين ودنيا: دين يلبي مطالب الروح، ودنيا يوفر حاجات الجسد في آن واحد.

---

(١) ينظر : (أ) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته – سيد قطب – ص (٩١–١١٣).
(ب) الخصائص العامة للإسلام – د. يوسف القرضاوي – ص (١٠٥–١٢٥).
(ج) الاقتصاد في الإسلام – حمزة الجميعي الدموهي – ص (١٥٢–١٥٨).

(٢) د. شوقي دنيا – الإسلام والتنمية الاقتصادية – دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٩٧٩م – ص (٥١–٥٥).

ثالثاً : الثروات المادية والثروات المعنوية:

عرف آدم سميث الاقتصاد بأنه الثروة وهي في رأيه السلع المادية فقط، أما الاقتصاد في الإسلام فيهتم بإنتاج الثروات المعنوية قدر اهتمامه بانتاج الثروات المادية، لأن الأولى لاتقل نفعاً، إن لم تزد عن الثانية بالنسبة للفرد والجماعة والعالم كله.

رابعاً : الجهود :

عرف الدكتور أحمد ابراهيم الاقتصاد بأنه دراسة الجهود المبذولة لاشباع الحاجات المادية فقط، غير أن الإسلام يشمل دراسة كافة الجهود البدنية والفكرية التي يبذلها الناس لاشباع سائر الحاجات الروحية والمادية المشروعة.

خامساً : كافة الأنشطة:

قال روبنز إن الاقتصاد لا وجود له، إلا حيث تكون الوسائل نادرة، بالنسبة للغايات، وان الظاهرة الاقتصادية لاتوجد إلا حيث توجد مشكلة سببها عجز الوسائل والموارد عن تحقيق الغايات والرغبات.

ولكن الإسلام يفرض الاقتصاد في كل مجهود يبذله الإنسان، وفي كل نشاط يقوم به حفظاً للطاقة وحرصاً على الوقت يقول تعالى: ﴿ **وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ** ﴾ [لقمان: ١٩].. هكذا الإسلام يدعو إلى الاقتصاد في كل شئ حتى في السير والحديث..

سادساً: كافة الدوافع على العمل:

قال الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) إن علم الاقتصاد هو علم المصلحة الشخصية لأنها في رأيهم الدافع الوحيد على العمل وأن الإنسان الاقتصادي في رأيهم لايخضع لغير دوافع المصلحة الشخصية في كل تصرفاته.

أما الإسلام فيعترف بدوافع أخرى كثيرة على العمل أولها وأهمها الإيمان وسائر المثل العليا التي تدفع صاحبها إلى بذل جهده في سبيل تحقيقبها حتى ولو تعارضت مع المصلحة الشخصية.

سابعاً: النظرية الفردية والنظرية الجماعية:

تقوم الرأسمالية على أساس النظرية الفردية، وتقوم الشيوعية على أساس النظرية الجماعية، أما الإسلام فيأخذ بالنظريتين الجماعية والفردية، لأهميتها على المستوى الفردي والجماعي.

ثامناً: الملكية الخاصة والملكية العامة:

تقوم الرأسمالية على أساس الملكية الخاصة وتقوم الشيوعية على أساس إلغاء الملكية الخاصة لتحل محلها الملكية العامة، أما الإسلام فيجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة وفقاً لطبيعة الأموال وطرق استثمارها والانتفاع بها على أفضل وجه[١].

تاسعاً: عالمية النظام

قال الفريد مارشال إن موضوع الاقتصاد هو الإنسان وحاجاته، وردد نفس القول الاقتصادي « جيد ».

---

(١) د. أحمد العسال د. فتحي عبدالكريم – مرجع سابق – ص (٣٩–٧٠).

أما الاقتصاد الإسلامي فموضوعه الإنسان والجماعة والعالم كله، وكذلك المنهج الاقتصادي الذي يلتزم الجميع بتطبيقه لأن الإسلام موجه للناس جميعاً ولأن منهجه يقوم أساساً على الحق والعدل.

عاشراً: طرق البحث العلمي:

اتبع أصحاب المذهب الحر في تحليل الظواهر الاقتصادية الطريقة الاستنباطية استناداً إلى مبدأ الادراك المجرد للاقتصاد الذي يقوم على أساس تصور إنسان خيالي سموه الإنسان الاقتصادي، مجرد من كل دين وخلق لايخضع في تصرفاته لغير المصلحة الشخصية.

واتبع أصحاب المذهب التاريخي في التحليل الطريقة الاستقرائية التي تقوم على أساس أن الإنسان يخضع في تصرفاته لدوافع كثيرة أخرى.

والإسلام يأخذ في البحث العلمي بالطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية لأهميتها معاً في الوصول إلى الحقائق العلمية المطلوب الكشف عنها، ولكنه يرفض مبدأ الإدراك المجرد للاقتصاد ولايعترف بالإنسان الخيالي(١).

أحد عشر: الحياة في الدنيا وفي الآخرة:

يقتصر الاقتصاد الغربي على دراسة كل مايتعلق بالحياة الدنيا من ماديات فقط، بينما الاقتصاد الإسلامي يقوم على العمل للدنيا والعمل للآخرة في آن واحد بمراعاة الحق وإقامة العدل إيماناً بأن كل

---

(١) د. حمد الجنيدل – مرجع سابق – ج١/ ٦٣–٦٩.

إنسان سيبعث بعد موته يوم القيامة للحساب والجزاء في الحياة الآخرة، عما قدم من عمل في حياته الأولى.

اثني عشر: السعادة في الدنيا والآخرة:

غاية الاقتصاد الأوروبي تحقيق السعادة في الحياة الدنيا فقط، وغاية الاقتصاد في الإسلام تحقيق السعادة في الحياة الآخرة أولاً، مع السعادة في الحياة الدنيا(١).

شمول مابعده شمول، عبر عنه أصدق تعبير ماكتبه طاهر بن الحسين لابنه عبدالله لما ولاه المأمون الرقة ومصر ومابينهما وهو:

«... وعليك بالاقتصاد في الأمور كلها، فليس شئ أبين نفعاً ولا أخص أمناً، ولا أجمع فضلاً منه.. والقصد داعية إلى الرشد، والرشد دليل على التوفيق، والتوفيق قائد السعادة وقوام الدين والسنن الهادية بالاقتصاد فآثره في دنياك كلها...»..

---

(١) للاستزادة ينظر في ذلك:

(أ) الإسلام على مفترق الطرق – محمد أسعد – ص (٢١-٢٣)...

(ب) الإسلام في القرن العشرين – عباس العقاد – فصل «قوة صامدة».

(ج) العبادة في الإسلام – د. يوسف القرضاوي – فصل «مجالات العبادة في الإسلام».

(د) المذهب الاقتصادي في الإسلام – د. شوقي الفنجري– شركة مكتبات عكاظ – جدة ١٤٠١هـ ص (٨٥-٨٧).

الخاصية الرابعة :

خاصية الاعتراف ببعض المفاهيم العلمية :

يقول د. عيسى عبده : « ومن خصائص الاقتصاد الإسلامي أنه يعترف ببعض المفاهيم العلمية كالقوانين والنماذج والمعادلات وطائفة أخرى من ضوابط الدراسة التي اشتهر أمرها في القرنين الأخيرين.. ولكن بعض هذه الضوابط يدخل في مجال الاقتصاد الإسلامي بغير تحفظ (كقوانين العرض والطلب)، وبعضاً آخر يدخل بقيود أو شروط (كقانون جريشام)، وطائفة ثالثة لايقرها الإسلام (كالندرة النسبية حين يظن الاقتصاديون أنها أصل في الخلق)، وطائفة رابعة يتفرد بها الاقتصاد الإسلامي (كالقول بأن الوفرة أصل، والتوازن أصل).

وبقدر مايتوافر للدارس من ثقافة اقتصادية واسعة، ومن نظر سليم في التراث الإسلامي.. يكون إلمامه بهذه الفروق والموافقات »[1].

في ضوء ماتقدم من تصنيف المفاهيم ومافي حكمها، سنضرب الأمثلة من كل طائفة تقدم ذكرها.. وسيكون في وسع القارئ أن يتابع وأن يقيس باجتهاده الخاص حين يملك القدرة على الاجتهاد. وفيما يلي البيان :

أولاً : مفاهيم مقبولة أو جديرة بالاعتبار :

العرض والطلب – عوامل الإنتاج – تناقص الغلة – المنفعة – تناقص المنفعة – القيمة الحدية – المنافسة – الاحتكار – العمالة

---

(١) د. عيسى عبده – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج – ص ٣٨.

الكاملة – البطالة – الأثمان – المستوى العام للأسعار – اقتصاديات الوحدات الصغرى اقتصاديات الوحدات الكبرى – الدخل الأهلي – الثروة القومية – البناء الاقتصادي – الشبكة الاقتصادية، الإتفاق – سلم التفضيل، الإدخار – الاستثمار – المرافق العامة – الميل (كما عند كيتز ويعبر عنه بقوله propersity – الاستعداد (كما عند إريك شنادير، ويعبر عنه بقوله disposition . . .

ثانياً : مفاهيم يرد عليها قيد أو تحفظ:

قانون جريشام.. القائل «بأن التدلي.. يحرص الأفراد فيها على اكتناز العملة وتحقيق الربح من الفروق بين ثمن المعدن الذي سُكت منه النقود، وبين سعرها الرسمي... نقول : إن هذات لايتأتى إلاَّ في حالات تغفل فيها سلطة الإصدار عن الموازنة بين القيمة الحقيقية والقيمة الرسمية للنقود المساعدة، مع وجود جمهور له خصال اليهود.. أما الإسلام فله حكمه في الإنفاق وفي تحريم الاكتناز مما يجعل هذا المفهوم السقيم (الذي يقال له قانون جريشام) مجرد قول يصدق على مجتمع لايلتزم بحكم الإسلام، ومن الأمثلة الهامة في هذه المجموعة من المفاهيم.. جهاز الثمن...

ثالثاً : مفاهيم ينكرها الاقتصاد الإسلامي :

من طيبة ومن ثروة يتصف بالندرة كأصل من أصول الخلق.. وقد عرضنا لهذا الأمر في الخصيصة الرابعة من الخصائص الأصيلة (الذاتية) للنظام الاقتصادي الإسلامي...

رابعاً: مفاهيم ينفرد بها الاقتصاد:

كالقول بالوفرة المطلقة وبالوفرة النسبية.. وقد سبق الحديث عنه في الخصيصة الرابعة من الخصائص الأصيلة (الذاتية) للنظام الاقتصادي الإسلامي ينبغي التنبيه إلى أنه لامجال لذكر شئ من التفصيل هنا.. لأن هذه المفردات والعبارات الاصطلاحية معلومة ولا تثير خلافاً بين الكتّاب.. إلا ماندر.. ومن ثم فهي خادمة للاقتصاد الإسلامي، والمفروض أن يبحث القارئ عنها في مظانها[١].

هذه باختصار خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، وقبل أن أختم هذا البحث، أذكر فيما يلي بعض آراء العلماء الأجانب في الاقتصاد الإسلامي..

---

(١) للاستزادة ينظر في ذلك:
(أ) الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج - د. عيسى عبده ص(٣٨-٤٠).
(ب) مفهوم الاقتصاد في الإسلام - د. محمود الخالدي - مكتبة الرسالة الحديثة - عمان - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص (٧١-٧٢).

الإقتصاد الإسلامي
في رأي بعض العلماء الأجانب

رغم الأضواء الضئيلة والمحاولات المحدودة لإبراز بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي، فإننا أصبحنا نسمع أخيراً أصواتاً أجنبية عالمية تدعو إلى الأخذ بالاقتصاد الإسلامي.

(أ) فهذا هو المفكر برناردشو وقد بهره في الإسلام مواءمته وتوفيقه بين المصالح المادية والحاجات الروحية، يردد بعد دراسة دقيقة قوله المشهور: «إنني أرى في الإسلام دين أوروبا في أواخر القرن العشرين»[١].

(ب) ومن قبله يصرخ المفكر الألماني المشهور جوته «إذا كان هذا هو الإسلام، أفلا نكون كلنا مسلمين»[٢].

(ج) وهذا هو أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك أوستري، وقد بهره في الاقتصاد الإسلامي مواءمته وتوفيقه بين المصالح الخاصة والمصالح العام، ينتهي في مؤلفه (الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي) إلى أن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة بين الاقتصاديين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي الذي يرى هذا المستشرق أنه سيسود المستقبل، لأنه على حد تعبيره أسلوب كامل للحياة، يحقِّق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ.

---

(١) مالك بن نبي – مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي – مكتبة عمار طبعة القاهرة سنة ١٩٧١م.

(٢) د. شوقي الفنجري – المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي – دار النهضة العربية القاهرة – ١٩٧٢م ص٢٠٩.

يقول جاك اوستري : «إن الإسلام هو نظام الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة معاً، وهاتان الوجهتان مترابطتان لاتنفصلان أبداً.. ومن هنا يمكن القول: إن المسلمين لايقبلون اقتصاداً علمانياً، والاقتصاد الذي يستمد قوته من وحي القرآن، يصبح بالضرورة اقتصاداً أخلاقياً.. وهذه الأخلاق تقدر أن تعطي معنى جديداً لمفهوم القيمة، أو تملأ الفراغ الفكري الذي يوشك أن يظهر من نتيجة آلية التصنيع..»[١].

(د) وهذا الأستاذ لويس جاردية والمستشار رايموند شارك، والذي نلمس منهما الحاحاً بضرورة العودة إلى تعاليم الإسلام ودراسة قواه الكامنة خاصة السياسية والاقتصادية[٢] منها..

(هـ) وهذا المؤرخ الانكليزي «ويلز» في كتابه «ملامح تاريخ الإنسانية» يقول : «إن أوربه مدينة للإسلام بالجانب الأكبر من قوانينها الإدارية والتجارية»[٣].

(و) ويقول البروفسور وسلوزيجيريسكي: «إنني رجل متخصص في الحضارة والاجتماع، وقد أدهشتني النظم الاجتماعية التي يقررها الإسلام وعلى الأخص الزكاة وتشريع المواريث وتحريم الربا، وتحريم الحروب العدوانية، ووجدتني على توافق مع الإسلام ومبادئه التي كنت آلفها من مطلع حياتي، فلا عجب أن دخلت هذا الدين وأخلصت له..»[٤].

---

(١) جاك أوستري – الإسلام والتنمية الاقتصادية – ترجمة : د. نبيل الطويل دار الفكر – دمشق – دون تاريخ – ص (١١٣–١١٤).

(٢) ينظر : (أ) المذهب الاقتصادي في الإسلام – د. شوقي الفنجري ص(٨٧-٨٨).

(ب) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية – د. شوقي الفنجري – ص (٨٢–٨٣).

(٣) نقلاً عن : عبدالله علوان – معالم الحضارة في الإسلام – دار السلام – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ – ص ١٦٨.

(٤) د. أحمد شلبي – الاقتصاد في الفكر الإسلامي – مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٧م ص٥٥.

(ز) ويقول بيرقر: «إن الإسلام يدعو الناس إلى عدم الغرور، بمتاع الدنيا، ولكنه يختلف عن الأديان الأخرى التي تدعو للزهد في هذه الدنيا كالرهبانية، فهو يجمع بين التقشف والتسامح في إطار من التوازن بخلاف الديانات الأخرى..»[1].

(ح) ويذكر الأستاذ أحمد محمد جمال[2] في كتابه «الاقتصاد الإسلامي دراسات وتعقيبات»، آراء آخرين من علماء ومفكري الغرب، منهم:

١- المستشرق الفرنسي رجاء جارودي، حيث يقول في كتابه (وعود الإسلام): «إن الاقتصاد الإسلامي الصادر عن مبادئ الإسلام هو نقيض النموذج الغربي الذي يكون فيه الانتاج والاستهلاك معاً غاية بذاتها.. أي انتاج متزايد أكثر فأكثر واستهلاك متزايد أسرع فأسرع لأي شئ مفيداً أو غير مفيد دون نظر للمقاصد الإنسانية. أما الإقتصاد الإسلامي فهو يهدف إلى التوازن، ولايمكن أن يتفق مع الرأسمالية والشيوعية بحال من الأحوال، وميزته الأساسية أنه لايخضع للآليات العمياء، وإنما هو متسق ومحكوم بغايات إنسانية ومقاصد إلهية مترابطة لا انفصام فيها».

٢- توماس كاريل، وقد اعترف في كتابه «الأبطال»: «بأن الإسلام خلة من أشرف الخلال وأجلها، وهي التسوية بين الناس. فالناس في الإسلام سواء.. والإسلام لايكتفي بجعل الصدقة سنة محبوبة، بل يجعلها فرضاً حتماً على كل مسلم، وقاعدة من قواعد

---

(١) د. أحمد النجار - المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي - ص٥٨.

(٢) د. أحمد محمد جمال - الاقتصاد الإسلامي دراسات وتعقيبات - دار الثقافة للطباعة - مكة المكرمة - الطبعة الثانية - دون تاريخ ص (٣-٣٠).

الإسلام ثم يقدرها بالنسبة لثروة الرجل فتكون جزء من أربعين، فتعطي للفقراء والمساكين.. جميل والله كل هذا وماهو إلا صوت الإنسانية.. صوت الأخاء والمحبة والمساواة».

٣- المفكر الفرنسي المعروف ماسينيون، حيث يقول: «إن الإسلام يمتاز بأنه يمثل فكره مساواة صحيحة بفريضة الزكاة التي يلزم بها الأغنياء تجاه الفقراء، وبتحريمه للربا والضرائب غير المباشرة على ضروريات الحياة.. إلى جانب تمسكه الشديد بحقوق الأولاد والزوجة والملكية الفردية، فهو بذلك يتوسط الرأسمالية والشيوعية».

٤- المسيوليون روشي، إذ يقول في كتابه «ثلاثون عاماً في الإسلام»: «إن هذا الدين الذي يعيبه الكثيرون هو أفضل دين عرفته، فهو دين طبيعي، اقتصادي، أدبي.. ولقد وجدت فيه حل المسألتين الاجتماعية والاقتصادية اللتين تشغلان بال العالم طراً:

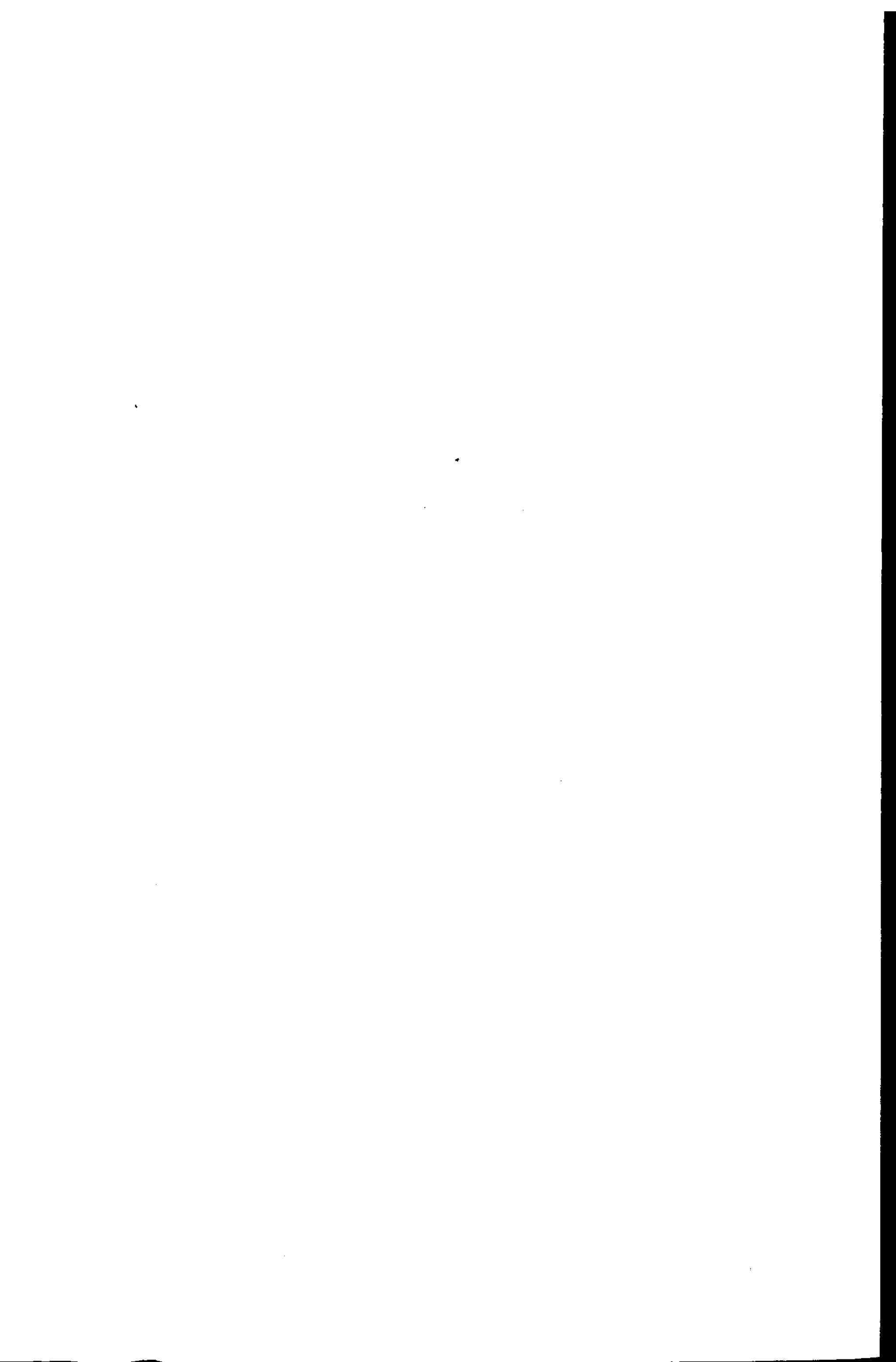
الأولى: في قول القرآن: «**إنما المؤمنون إخوة**» - فهذه أجمل المبادئ للتعاون الاجتماعي.

والثانية: فريضة الزكاة في مال كل ذي مال، بحيث يحق للدولة الإسلامية أن تستوفيها غصباً إذا امتنع الأغنياء عن دفعها طوعاً».

هذه كلها اعترافات من باحثين ومفكرين وعلماء غربيين، يشهدون بما يشرعه الإسلام من عدالة اقتصادية واجتماعية، عن نظيرها في الأديان والأنظمة الأخرى.

وبعد هذا كله أقول، في الوقت الذي مازلنا لم نتخلص من عقدة آدم سميث وماركس، نجد بعض الاقتصاديين الغربيين يشيدون بالاقتصاد الإسلامي، وفي الوقت الذي يتلمس بعضهم نظاماً

اقتصادياً ثالثاً – غير الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي – يضمن للإنسانية هناءتها في ظل مبادئه وأفكاره، لم يجدوا خيراً من النظام الاقتصادي الإسلامي.. إذ هو قادر على حل المشكلات الاقتصادية التي هي موضوع تصارع بين النظامين الاقتصاديين في العالم الآن، لم يتمتع به من خصائص غير متحققة في غيره..



الخاتمة

يحاول بعضهم ممن تأثر بالعقلية الأجنبية أن يقرِّب الاقتصاد الإسلامي لأحد النظامين الاقتصادين العالميين الرأسمالي أو الاشتراكي، فبعضهم يقول إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي، لأنه يقر الملكية ويبيح الغنى، وبعض منهم يقول إنه اقتصاد اشتراكي، لأنه يدعو إلى توزيع الثروات وعدم حصرها بأيدي الأغنياء.. وغير ذلك مما يتقوله هؤلاء وينسبونه إلى الإسلام.

وهذه الأقوال جميعها لا علاقة لها بالاقتصاد الإسلامي قاربت الحقيقة أو جانبتها، فمن خلال هذا البحث تبين لنا أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد فريد في نوعه، عريق في تاريخه، أصيل في ذاته، مستقل في تعاليمه، فريد في حقيقته، نسيج وحده، لأنه اقتصاد يقوم على تشريع رباني، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد. اقتصاد يقوم على قواعد أساسية يرتكز عليها، العقيدة والأخلاق والثواب والعقاب والحلال والحرام. اقتصاد متفرد بخصائص لايشترك معه فيها أي نظام من الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

هذا وقد اعترف بعض المفكرين الأوروبيين بأن مفاهيمهم لا تتفق مع طبيعة العالم الإسلامي.. وأذكر كمثال على ذلك (جاك اوستروي) الذي سجل هذه الملاحظة بكل وضوح في كتابه «التنمية الاقتصادية في الإسلام» أو (الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي)، وكذلك غيره من علماء ومفكري الغرب..

ولايزال العالم كله يتطلع إلى اقتصاد يخلو من العيوب التي وقع

فيها الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، اقتصاد تحكمه قواعد ثابتة لا تؤثر فيها المصالح الشخصية والمنافع المادية، وتدعمه شريعة ربانية خالدة يستوي أمامها الناس جميعهم، فيه من المرونة وإمكانية الاستيعاب والتفريع مع المحافظة على القصد وسلامة الاتجاه، ما يواكب العقول البشرية في تفتحها على سنن الله في خلقه..

وليس غير الاقتصاد الإسلامي يستطيع أن يحقق هذه الغاية، لأنه لايتعارض في خصائصه مع الجهد العلمي الذي حصلت عليه الإنسانية في تطور تاريخها الحديث..

يقول جاك أوستروي: «إنَّ حدث الاقتصاد الإسلامي الذي يعلن عن نفسه الآن، سيجلب معه بدون شك الإثبات على أن النمو الاقتصادي لايخضع بالضرورة للأجواء النفسية والاجتماعية التي يعرضها النظامان السائدان في العالم الآن...»[1].

قال الله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا**﴾ [المائدة: ٣].

وبعد، فنحمد الله تعالى على ماقدَّر وهدى، وندعوه أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله في موازين حسناتنا، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الأمين وسلم تسليماً كثيراً..

---

(١) جاك أوستروي – الإسلام والتنمية الاقتصادية – ص ١١٨.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

تشتمل هذه القائمة على أهم المصادر والمراجع فقط، وقد رجعت إلى غيرها وأشرت إلى ذلك مع المعلومات الوافية عنه في هامش موضع النقل.

وقد رتبت المصادر والمراجع حسب الترتيب الهجائي للكتب بعد استبعاد أل:

- القرآن الكريم.

١- أبحاث في الاقتصاد الإسلامي - د. محمد فاروق النبهان - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢- أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة - أبوالأعلى المودودي - تعريب : محمد عاصم الحداد - الدار السعودية للنشر - جدة - الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ.

٣- الإسلام على مفترق الطرق - محمد أسعد - دار الجهاد - دار الاعتصام مصر - دون تاريخ.

٤- الإسلام والاقتصاد - د. عبدالهادي النجار - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - سلسلة عالم المعرفة - ١٤٠٣هـ.

٥- الإسلام والتنمية الاقتصادية - د. شوقي دنيا - دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٦- الإسلام والتنمية الاقتصادية - جاك اوستروي - ترجمة د. نبيل الطويل - دار الفكر - دمشق - دون تاريخ.

٧- الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة - يوسف كمال - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٨- الأصالة والمعاصرة - د. أحمد النجار - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٥هـ.
٩- الاقتصاد الإسلامي - مدخل ومنهاج - د. عيسى عبده - دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ.
١٠- الاقتصاد الإسلامي - د. حسن الشاذلي - دار الاتحاد العربي للطباعة - ١٣٩٩هـ.
١١- الاقتصاد الإسلامي - دراسات وتعليقات - أحمد محمد جمال - دار الثقافة للطباعة - مكة المكرمة - الطبعة الثانية - دون تاريخ.
١٢- الاقتصاد الإسلامي - د. ابراهيم دسوقي أباظة - دار لسان العرب - لبنان - دون تاريخ.
١٣- الاقتصاد الإسلامي - د. منذر قحف - دار القلم - الكويت ١٣٩٩هـ.
١٤- الاقتصاد الإسلامي - مذهباً ونظاماً - د. ابراهيم الطحاوي - مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٤هـ.
١٥- الاقتصاد في الإسلام - حمزة الجميعي الدموهي - دار الأنصار القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
١٦- الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية - د. محمود بابللي - دار الكتاب اللبناني - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
١٧- الاقتصاد في الفكر الإسلامي - د. أحمد شلبي - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٧م.

١٨- الاقتصاد في القرآن والسنة - د. عيسى عبده - دار المعارف القاهرة ١٩٨١م.
١٩ - اقتصادنا - محمد باقر الصدر - دار التعارف - بيروت - ١٤٠١هـ.
٢٠- الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية - د. عبدالحميد الغزالي - المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية - القاهرة ١٤٠٨هـ.
٢١- تاج العروس من جواهر القاموس - الزبيدي - دار مكتبة الحياة بيروت - دون تاريخ.
٢٢- الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة - فرانكلين برل - ترجمة حسين عايش - محمود برهوم - دار القلم - بيروت ١٩٨٢م.
٢٣- حكم الإسلام في الرأسمالية - د. محمود الخالدي - مكتبة الرسالة الحديثة - عمان - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٤- الخروج من عصر التبذير - دنييس غابور - امبرتوكولومبو - ترجمة: عيسى عصفور - منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي - دمشق ١٩٨٢م.
٢٥- خصائص إسلامية في الاقتصاد - د. حسن العناني - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة - دون تاريخ.
٢٦- خصائص التصور الإسلامي ومقوماته - سيد قطب - دار الشروق بيروت - الطبعة الثامنة ١٤٠٣هـ.
٢٧- الخصائص العامة للإسلام - د. يوسف القرضاوي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٢٨- الخصائص المميِّزة للاقتصاد الإسلامي - من أبحاث القسم الشرعي بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة - دون تاريخ.
٢٩- ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي- د. محمد شوقي الفنجري - دار ثقيف للنشر والتأليف - الرياض الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.
٣٠- سقوط الماركسية - وحيد الدين خان - ترجمة : ظفر الإسلام خان - رابطة الجامعات الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٣١- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية - ابن تيمية - دار الأرقم الكويت - ١٤٠٦هـ.
٣٢- صناعة الجوع (خرافة الندرة) - فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز ترجمة : أحمد حسان - عالم المعرفة - الكويت - ١٤٠٣هـ.
٣٣- قواعد وأحكام في الاقتصاد الإسلامي - يوسف العظم - منشورات العصر الحديث - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٣٤- مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وبعض تطبيقاته - د. سعاد ابراهيم صالح - دار الضياء - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٣٥- المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - د. شوقي الفنجري - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٢م.
٣٦- مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام - د. سعيد سعد مرطان - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٧- المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي - د. أحمد النجار - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة - ١٤٠٠هـ.
٣٨- المذهب الاقتصادي في الإسلام - د. محمد شوقي الفنجري - شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع - جدة - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
٣٩- معالم الحضارة في الإسلام - عبدالله علوان - دار السلام - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٤٠- المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربية - مصر - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٤١- المفردات في غريب القرآن - الراغب الأصفهاني - طبعة مصطفى الحلبي - مصر - ١٣٨١هـ.
٤٢- مفهوم الاقتصاد في الإسلام - د. محمود الخالدي - مكتبة الرسالة الحديثة - عمَّان - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٣- مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي - تحليل ومقارنة ونقد - د. أسعد محمد الراس - جامعة الملك سعود - كلية العلوم الادارية - مركز البحوث - الرياض ١٤٠٧هـ.
٤٤- مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي - د. حمد عبدالرحمن الجنيدل - شركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض - ١٤٠٦هـ.
٤٥- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - د. اسماعيل صبري عبدالله - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر - ١٩٧٦م.
٤٦- نظام الإسلام - الاقتصاد - مبادئ وقواعد عامة -

محمد المبارك دار الفكر – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.
٤٧– النظام الاقتصادي في الإسلام – مبادئه وأهدافه – د. أحمد محمد العسال د. فتحي عبدالكريم – مكتبة وهبة – عابدين – الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
٤٨– النظام الاقتصادي في الإسلام من عهد بعثة الرسول إلى نهاية عصر بني أمية – د. مصطفى الهمشري – دار العلوم للطابعة والنشر الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٤٩– النظرية الاقتصادية في الإسلام – فكري أحمد نعمان – المكتب الإسلامي – بيروت – دار القلم دبي – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٥٠– النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي – د. شوقي أحمد دنيا – مكتبة الخريجي – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٥١– نهج البلاغة – من كلام على بن أبي طالب رضي الله عنه – الشريف الرضي شرح الامام محمد عبده – مؤسسة الأعلمي – بيروت – دون تاريخ.

دوريات:

٥٢– مجلة النور – بيت التمويل الكويتي – العدد العشرون السنة الثانية – الكويت شعبان ١٤٠٥هـ..
الموضوع/ في أخطر تقرير عن... إدمان الخمور في الاتحاد السوفييتي... الصفحة / ص (٣٩–٤١)..
٥٣– مجلة النور – بيت التمويل الكويتي – العدد الثالث والستون السنة السادسة – الكويت – ربيع الآخر ١٤٠٩هـ.

الموضوع / قواعد في الاقتصاد الإسلامي.

الصفحة / ص(٢٢-٢٥).

٥٤- جريدة المسلمون - ع ٢١٣ - الجمعة ٢٥ رجب..

الموضوع / ٧٠٠ مليون جنيه سنوياً خسارة بريطانيا بسبب الخمر. الصفحة الأولى.

٥٥- The protestant Ethich and the spirit of capitalism, Max-weber, london, 1930.



الفهرس

المحـــــتويات | **الصفحة**

صدر من هذه السلسلة

١	تأملات في سورة الفاتحة	د. حسن باجودة
٢	الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه	أ. أحمد محمد جمال
٣	الرسول في كتابات المستشرقين	أ. نذير حمدان
٤	الإسلام الفاتح	د. حسين مؤنس
٥	وسائل مقاومة الغزو الفكري	د. حسان محمد مرزوق
٦	السيرة النبوية في القرآن	د. عبد الصبور مرزوق
٧	التخطيط للدعوة الإسلامية	د. محمد علي جريشة
٨	صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية	د. أحمد السيد دراج
٩	التوعية الشاملة في الحج	أ. عبد الله بوقس
١٠	الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره	د. عباس حسن محمد
١١	لمحات نفسية في القرآن الكريم	د. عبد الحميد محمد الهاشمي
١٢	السنة في مواجهة الأباطيل	أ. محمد طاهر حكيم
١٣	مولود على الفطرة	أ. حسين أحمد حسون
١٤	دور المسجد في الإسلام	أ. محمد علي مختار
١٥	تاريخ القرآن الكريم	د. محمد سالم محيسن
١٦	البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام	أ. محمد محمود فرغلي
١٧	حقوق المرأة في الإسلام	د. محمد الصادق عفيفي
١٨	القرآن الكريم كتاب أُحكمت آياته [١]	أ. أحمد محمد جمال
١٩	القراءات: أحكامها ومصادرها	د. شعبان محمد اسماعيل
٢٠	المعاملات في الشريعة الإسلامية	د. عبد الستار السعيد
٢١	الزكاة: فلسفتها وأحكامها	د. علي محمد العماري
٢٢	حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم	د. أبو اليزيد العجمي
٢٣	الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٢٤	الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر	د. عدنان محمد وزان
٢٥	الإسلام والحركات الهدامة	معالي عبد الحميد حمودة
٢٦	تربية النشء في ظل الإسلام	د. محمد محمود عمارة
٢٧	مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي	د. محمد شوقي الفنجري
٢٨	وحي الله	د. حسن ضياء الدين عتر
٢٩	حقوق الإنسان وواجباته في القرآن	أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
٣٠	المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية	أ. محمد عمر القصار
٣١	القرآن كتاب أُحكمت آياته [٢]	أ. أحمد محمد جمال

	العنوان	المؤلف
٦٧-	العدل والتسامح الإسلامي	أ. أحمد المخزنجي
٦٨-	القرآن كتاب أُحكمت آياته [٤]	أ. أحمد محمد جمال
٦٩-	الحريات والحقوق الإسلامية	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠-	الإنسان الروح والعقل والنفس	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١-	موقف الجمهوريين من السنة النبوية	د. شوقي بشير
٧٢-	الإسلام وغزو الفضاء	الشيخ محمد سويد
٧٣-	تأملات قرآنية	د. عصمة الدين كركر
٧٤-	الماسونية سرطان الأمم	أ. أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥-	المرأة بين الجاهلية والإسلام	أ. سعد صادق محمد
٧٦-	استخلاف آدم عليه السلام	د. علي محمد نصر
٧٧-	نظرات في قصص القرآن [٢]	أ. محمد قطب عبد العال
٧٨-	لماذا وكيف أسلمت [٢]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٧٩-	كيف نُدَرِّس القرآن لأبنائنا	د. سراج محمد وزان
٨٠-	الدعوة والدعاة.. مسؤولية وتاريخ	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١-	كيف بدأ الخلق	أ. عيسى العرباوي
٨٢-	خطوات على طريق الدعوة	أ. أحمد محمد جمال
٨٣-	المرأة المسلمة بين نظرتين	أ. صالح محمد جمال
٨٤-	المبادىء الاجتماعية في الإسلام	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥-	التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام	د. ابراهيم حمدان علي
٨٦-	الحقوق المتقابلة	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧-	من حديث القرآن عن الإنسان	د. علي محمد حسن العماري
٨٨-	نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة	أ. محمد الحسين أبو سم
٨٩-	أسلوب جديد في حرب الإسلام	أ. جمعان عايض الزهراني
٩٠-	القضاء في الإسلام	أ. سليمان محمد العيضي
٩١-	دولة الباطل في فلسطين	الشيخ القاضي محمد سويد
٩٢-	المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل	د. حلمي عبد المنعم جابر
٩٣-	التهجير الصيني في تركستان الشرقية	أ. رحمة الله رحمتي
٩٤-	الفطرة وقيمة العمل في الإسلام	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
٩٥-	أُوصيكم بالشباب خيراً	أ. أحمد محمد جمال
٩٦-	المسلمون في دوائر النسيان	أ. أسماء أبو بكر محمد
٩٧-	من خصائص الإعلام الإسلامي	أ. محمد خير رمضان يوسف
٩٨-	الحرية الاقتصادية في الإسلام	د. محمود محمد بابللي
٩٩-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم	أ. محمد قطب عبد العال
١٠٠-	مواقف من سيرة الرسول ﷺ	أ. محمد الأمين
١٠١-	اللسان العربي بين الانحسار والانتشار	الشيخ محمد حسنين خلاف

الرقم	العنوان	المؤلف
١٠٢	أخطار حول الإسلام	السيد هاشم عقيل عزوز
١٠٣	صلاة الجماعة	د. عبد الله محمد سعيد
١٠٤	المستشرقون والقرآن	د. اسماعيل سالم عبد العال
١٠٥	مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية	أ. أنور الجندي
١٠٦	الاقتصاد الإسلامي هو البديل	د. شوقي أحمد دنيا
١٠٧	توجيه وارشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ	أ. عبد المجيد أحمد منصور
١٠٨	المخدرات مضارها على الدين والدنيا	د. ياسين الخطيب
١٠٩	في ظلال سيرة الرسول ﷺ	أ. أحمد المخزنجي
١١٠	أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	أ. محمود محمد كمال عبد المطلب
١١١	زينة المرأة بين الإباحة والتحريم	د. حياة محمد علي خفاجي
١١٢	التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا	د. سراج محمد عبد العزيز وزان
١١٣	النموذج العصري للجهاد الأفغاني	أ. عبد رب الرسول سياف
١١٤	المسلمون حديث ذو شجون	أ. أحمد محمد جمال
١١٥	الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	أ. ناصر عبد الله العمار
١١٦	المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات	أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز
١١٧	آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم	د. جابر المتولي تميمة
١١٨	اللباس في الإسلام	أ. أحمد بن محمد المهدي
١١٩	أسس النظام المالي في الإسلام	أ. محمد أبو الليث
١٢٠	المستشرقون والقرآن [٢]	د. اسماعيل سالم عبد العال
١٢١	الإسلام هو الحل	أ. محمد سويد
١٢٢	نظرات في قصص القرآن	أ. محمد قطب عبد العال
١٢٣	من حصاد الفكر الإسلامي	د. محمد محي الدين سالم
١٢٤	خواطر اسلامية	أ. ساري محمد الزهراني
١٢٥	الإسلام ومكافحة المخدرات	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٢٦	دروس تربوية نبوية	أ. صالح أبو عراد الشهري
١٢٧	الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	د. عبد الحليم عويس
١٢٨	من سمات الأدب الإسلامي	د. مصطفى عبد الواحد
١٢٩	خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول]	أ. أحمد محمد جمال
١٣٠	خطوات على طريق الدعوة [الجزء الثاني]	أ. أحمد محمد جمال
١٣١	المسجد البابري قضية لا تنسى	أ. عبد الباسط عز الدين
١٣٢	التدريس في مدرسة النبوة	د. سراج عبد العزيز الوزان
١٣٣	الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديث	أ. ابراهيم اسماعيل
١٣٤	تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	د. حسن محمد باجودة
١٣٥	منهاج الداعية	أ. أحمد أبو زيد
١٣٦	في جنوب الصين	الشيخ محمد بن ناصر العبودي

١٣٧ – التنمية والبيئة دراسة مقارنة — د. شوقي أحمد دنيا
١٣٨ – الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل — د. محمود محمد بابللي
١٣٩ – سقوط الأيديولوجيات — أ. أنور الجندي
١٤٠ – الطفل في الإسلام — أ. محمود الشرقاوي
١٤١ – التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها — أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي
١٤٢ – لمحات من الطب الإسلامي — د. حياة محمد علي جفاجي
١٤٣ – الإسلام والمسلمون في ألبانيا — د. السيد محمد يونس
١٤٤ – أحمد محمد جمال (رحمه الله) — مجموعة من الأساتذة الكُتّاب
١٤٥ – الهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية — أ. أحمد أبو زيد
١٤٦ – الإسلام والنظام العالمي الجديد (الطبعة الثانية) — د. حامد أحمد الرفاعي
١٤٧ – من جماليات التصوير في القرآن الكريم — أ. محمد قطب عبد العال
١٤٨ – الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي — أ. زيد بن محمد الرماني
١٤٩ – الماسونية والمرأة — أ. جمعان بن عايض الزهراني
١٥٠ – جوانب من عظمة الإسلام — أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٥١ – الأسرة المسلمة — د. حسن محمد باجودة
١٥٢ – حرب القوقاز الأولى — د. أحمد موسى الشيشاني
١٥٣ – المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية – الجزء الثاني — أ. زيد بن محمد الرماني
١٥٤ – المسلمون في جمهورية الشاشان وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي — د. السيد محمد يونس
١٥٥ – القدس في ضمير العالم الإسلامي — اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٦ – الطريق إلى الوحدة الإسلامية — اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٧ – المركز القانوني الدولي لمدينة القدس — د. جعفر عبد السلام
١٥٨ – الحوار النافع بين أصحاب الشرائع — أ. عبد الرحمن الحوراني
١٥٩ – الإنسان والبيئة — أ. علي راضي أبو زريق
١٦٠ – الإسلام وأثره في الثقافة العالمية — أ. محمود الشرقاوي
١٦١ – الموت .. ماذا أعددنا له ؟ — أ. عبد الله أحمد خشيم
١٦٢ – زواج المسلمة بغير مسلم وحكمة تحريمه — د. محمود محمد بابللي
١٦٣ – عطاء الإسلام الحضاري — أ. أنور الجندي
١٦٤ – إحياء الأراضي الموات في الإسلام — أ. عاطف أبو زيد سليمان علي
١٦٥ – أهمية يوم الجمعة (خطب مختارة) — أ. محمد بن سليمان الأهدل
١٦٦ – البوسنة والهرسك .. أرقام وحقائق — أ. خالد الأصور
١٦٧ – المسلمون في لاوس وكمبوديا — أ. محمد بن ناصر العبودي
١٦٨ – المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين في المجتمع الهولندي — أ. ابراهيم الدرعاوي

١٦٩ – مفاهيم يجب أن تُصحح .... أ. بغداد سيدي محمد أمين

١٧٠ – السنة النبوية المطهرة .... الشيخ محمد علي الصابوني

١٧١ – نحو مشروع حضاري للإسلام .... د. أحمد القديدي

١٧٢ – الإعلام الإسلامي رسالة وهدف .... أ. سمير بن جميل راضي

١٧٣ – الشريعة والتشريع .... أ. فاطمة السيد علي سباك

١٧٤ – ترجمات معاني القرآن الكريم .... د. عبد الله عباس الندوي

طبع بمطابع رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة